وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

قسم : علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

مذكرة بعنــوان:

أثر الأزمة البترولية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني

دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة : 2014/1986

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:

– بركة زكية

– بن بخمة فاطمة

إشراف الأستاذ(ة):

–قرين ربيع

السنة الجامعية: 2016/2015

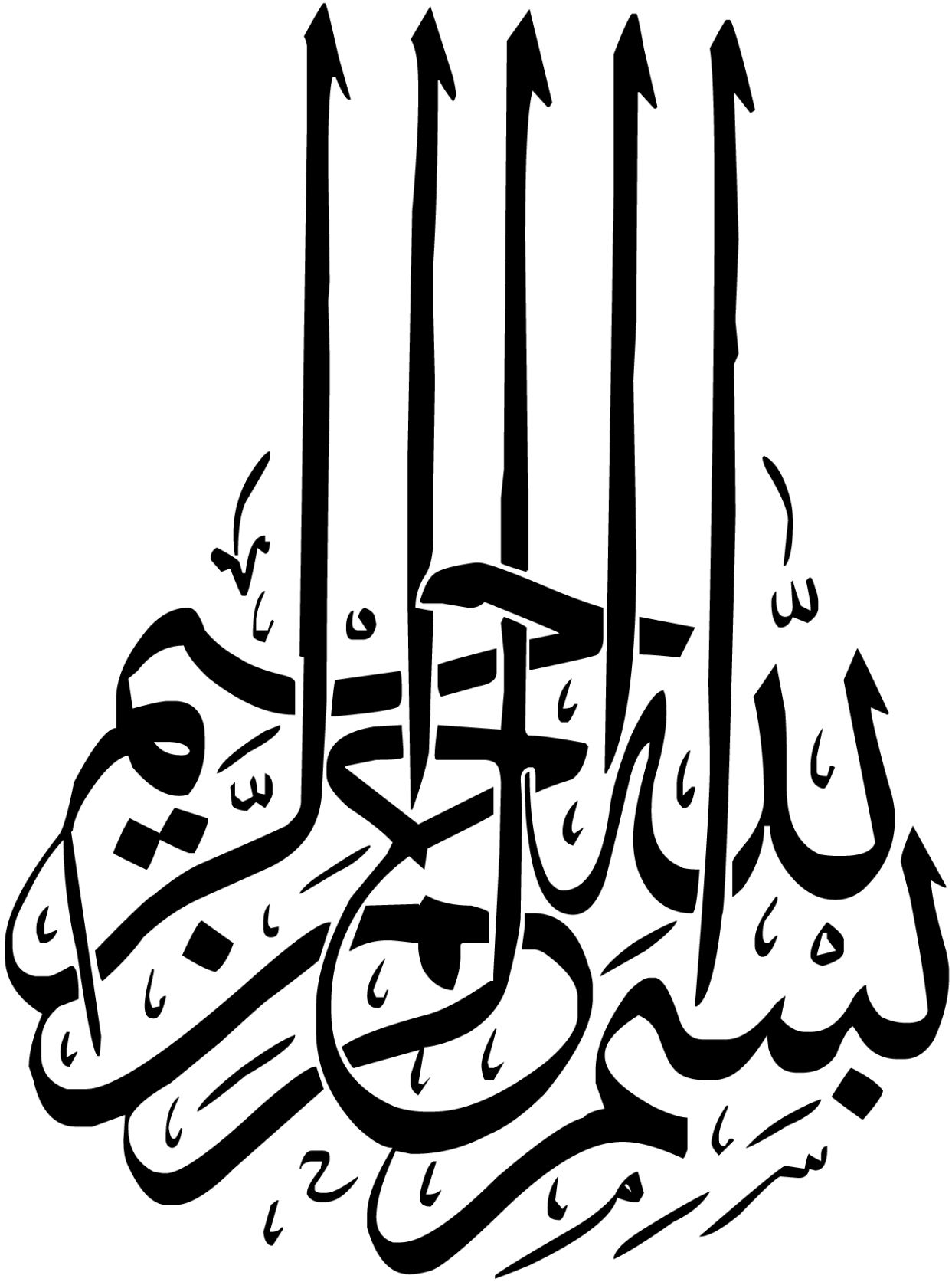
بسم الله الرحمن الرحيم

قـــال تعالـى:

بسـم الله الرحمـن الرّحيـم

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

"يا ربي علّمني أن أحب النّاس كما أحب نفسي

وعلّمني أن أحاسب نفسي كما أحاسب الناس

وعلّمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوّة

وأن الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يا رب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا أخفقت

وذكّرني دائما أن الإخفاق هو التجربة الأولى التي تسبق النجاح

يا رب إذا أعطيتني نجاحًا فلا تأخذ تواضعي

وإذا أعطيتني تواضعًا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي

وإذا أسأت للنّاس فامنحني شجاعة الاعتذار

وإذا أساء النّاس إلي فامنحني شجاعة العفو"

اللهم آميـــــــن

** شكر وعرفان **

إن الشكر لله شكرًا عظيمًا، والحمد لله كثيرًا

الذّي أعاننا في إنجاز هذا البحث ...

لابد لنا ونحن نخطوا خطواتنا الأخيرة

في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام

قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام

الذّين قدّموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا

كبيرة في بناء جيل الغد ...

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان

والتقدير إلى الذّين حملوا أقدس رسالة

في الحياة... إلى الذّين مهّدوا لنا طريق العلم

والمعرفة ونخص بالذّكر الأستاذ المشرف

"قرين ربيع" الذي كان لنا عونا في هذا العمل

ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته وانتقاداته الموضوعية

والمساعدات الكبيرة التي كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

نسأل الله أن يجزيهم عنا كل خير

•زكية •فاطمة

إهداء

الحمد الله مالك الملك له الأسماء الحسنى والصلاة والسلام

على خير خلقه محمد وآله وصحبه ومن ولاه

قال تعالى:﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

صدق الله الغظيم-

إلى من وضعت الجنة تحت قدميها لأنها منبع الحنان ورمز الصفاء والنقاء إلى المدرسة التي علمتني كل المعانى الفاضلة... إليك أمي حفظك الله ورعاك "جهيدة"

إلى أعز صديق إلى من زرع الدرب وردا وشجعني على العلم... إلى من تعب وسهر من أجلي إليك أبي العزيز " شعبان"

إلى جدي العزيز حفظه الله ورعاه وأطال في عمره "دراجي"

إلى من علمتني الصمود وعلم الحياة وأظهرت لي أجمل مافيها.."نوال"

إلى من تحلو بالإيخاء وتميزو بالوفاء والعطاء إلى من قاسموني رحم أمي

إلى من سرت معهم في درب الحياةإخوتي " نصر الدين" "أحلام"

"زكريا" "حنين" "آلاء" إلى جميع الأهل خاصة خالتي "حكيمة"

إلى أخواتي وصديقاتى " بشرى" وئام" شفيقة" "فاطمة" "دنيا" "فراح" "ليلى"

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.

*زكية

** إهداء **

إلى نور قلوبنا وأعيننا وتاج عقولنا إلى نبينا وشفيع أمتنا

إلى روح سيدنا محمد صلّى الله عليه وسلم.

أهدي ثمار جهدي إلى من قال فيهما تبارك وتعالى:

﴿ وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾

إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى التي منحتني الدفء في زمن البرد

والكفاية في زمن الحاجة إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها...

إلى التي كانت تحلم بنجاحي وتدفعني دوما إلى الأمام

فكانت لي السراج المنير الذي أضاء دربي...

إلى التي لا تسعها كل عبارات الشكر والتقدير والثناء والاحترام...

أمي الحبيبة والغالية على قلبي التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية.

إلى النور الذي أضاء لي دروب العلم والنجاح والأخلاق الفاضلة...

ومن علمني الجهاد والمثابرة إلى أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى من جمعتني بهم ظلمات رحم واحد، وضمتني بهم جدران بيت واحد...

إخوتي الأعزاء حفظهم الله

إلى صديقاتي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي...

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل...

إليك أنت من تتصفح مذكرتي الآن.

فاطمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
دعاء	I
شكر وعرفان	II
إهداء	III
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VIII
مقدمة	أ- ج
الفصل الأول: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري	-
تمهيد	3
المبحث الأول: تقديم عام للبترول	4
المطلب الأول: ماهية البترول	4
المطلب الثاني: مكونات، منتجات وأنواع البترول	6
المطلب الثالث: خصائص البترول	8
المبحث الثاني: مكانة الجزائر في منظمة الدول المصدرة للبترول(OPEC)	11
المطلب الأول: ماهية منظمة (OPEC)	11
المطلب الثاني: الأهداف الرئيسية لمنظمة (OPEC)	12
المطلب الثالث: مكانة الجزائر في منظمة (OPEC)	13
المبحث الثالث: قطاع المحروقات في الجزائر	15
المطلب الأول: النفط في الجزائر	15
المطلب الثاني: العائدات النفطية وأهميتها في الاقتصاد الوطني	19
المطلب الثالث: تحديات الاقتصاد الجزائري وآفاق القضاء على التبعية الاقتصادية	24
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة لها	-
تمهيد	30
المبحث الأول: ماهية السعر البترولي، طرق ومراحل تسعيره	31
المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه	31
المطلب الثاني: طرق ومراحل تسعير البترول	33
المبحث الثاني: محددات السعر البترول	35

المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط	35
المطلب الثاني: الطلب والعرض النفطي والعوامل المؤثرة عليهما	37
المطلب الثالث: العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية	41
المبحث الثالث: الأزمات البترولية في المستويين العالمي والعربي	46
المطلب الأول: الأزمات البترولية على المستوى العالمي	46
المطلب الثاني: الأزمات البترولية على المستوى العربي	50
المطلب الثالث: أثر الأزمات البترولية على الدول النفطية والصناعية	57
خلاصة الفصل	62
الفصل الثالث: الأزمات البترولية وآثارها على الاقتصاد الوطني 2014-1986	-
تمهيد	65
المبحث الأول: أثر تطور أسعار النفط على الاقتصاد الوطني	66
المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري	66
المطلب الثاني: أثر تطور أسعار البترول على الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة (1986-2014)	74
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة	76
المبحث الثاني: أهم الأزمات النفطية بعد 1986 وآثارها على الاقتصاد الوطني	80
المطلب الأول: أزمتي(1998-1986) وأثرهما على الاقتصاد الوطني	80
المطلب الثاني: أزمة 2004 وآثارها على الاقتصاد الوطني	82
المطلب الثالث: أثر أزمة 2008 على الاقتصاد الوطني	84
المبحث الثالث: الأزمة البترولية الراهنة وآثارها على الاقتصاد الوطني	86
المطلب الأول: أسباب الأزمة البترولية لسنة 2014	86
المطلب الثاني: آثار الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الوطني	87
المطلب الثالث: سبل الخروج من الأزمة البترولية 2014	89
خلاصة الفصل	91
الخاتمة	93
قائمة المراجع	96

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
01	تطور الاحتياطي المؤكد للبترول في الجزائر خلال الفترة 1986-2013	16
02	تطور الإنتاج المؤكد للبترول الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1986-2013	18
03	الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من2004 إلى2012	19
04	تطور عائدات النفط خلال الفترة ما بين 1962-2004	20
05	تطور الأسعار الحقيقية والاسمية للبترول خلال الفترة الممتدة من 1970-2010	37
06	أزمة انقطاع الإمدادات البترولية والطاقة الإنتاجية الفائضة لدى الأوبك	44
07	حجم التغير في الطلب على النفط في الفترة الممتدة من 1997-2000	57
08	حجم التخفيض في الإنتاج اليومي من البترول لدول منظمة الأوبك اعتبارا من شهر نوفمبر 2008 حتى جانفي 200	58
09	تطور الصادرات الوطنية	67
10	تطور الواردات وأسعار البترول	69
11	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1986-2014)	72
12	تطور الإنتاج الوطني الإجمالي خلال الفترة (1986-2014)	75
13	تطور الوضعية العامة للدولة خلال الفترة (1986-2014)	77
14	آثار أزمة 2004 على مؤشرات الاقتصاد الجزائري	83

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
01	المنتجات البترولية.	7
02	تطور عائدات النفط في الفترة 1962-2004.	21
03	أثر الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط خلال الفترة 1972-2008.	46
04	تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2005-2015.	74

مقدمة

مقدمـــة

يعد ارتباط الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ارتباطا وثيقا بفرع المحروقات، حيث ظل هذا الأخير مورد للدخل و الذي كان يعتمد عليه لدفع حركة التنمية في الجزائر من خلال المخططات التنموية التي وضعتها الدولة قبل الثمانينات لكن بالنظر لتأثر هذا المورد بأسواق النفط العالمية، بدأ الاهتمام أكثر بتقليل دور هذا المورد على الاقتصاد من خلال خلق متابع أخرى للتراكم.

النفط على المستوى العالمي ينال اهتمام الدول الصناعية المعنية بالاستيراد بالخصوص لما يمثله لها من أهمية اقتصادية و سياسية و عسكرية نو مع نمو الاقتصاد العالمي و نشوء أقطاب اقتصادية تنافسية زادت أهمية النفط فوضعت له استراتيجيات متعددة غايتها الأساسية هي كيفية النفاذ إلى الموارد الطبيعية النفطية للدول المنتجة و السيطرة على المخزون العالمي و ت أمين إمدادات النفط إليها، حيث باتت مسألة تأمين النفط بالنسبة لها مسألة حيوية و مصيرية.

على المستوى الوطني فقد كان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على ثروة النفط أساسي خلال مسيرتها التنموية و خاصة في فترة الثمانينات و التسعينات.

فالأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر بسبب تقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة أدت إلى اتخاذ قدرات جذرية في المجال الاقتصادي بالخصوص ،تمثلت في إنهاء أسلوب التسيير المركزي الموجه للاقتصاد و الذهاب نحو الخوصصة وتحرير الاقتصاد الوطني .

بالرغم من مرور نصف قرن على الاعتماد على هذا المورد الهام لوحده و تعاقب الأزمات البترولية ومعرفة مدى تأثيرها السلبي على الاقتصاد لازال المجتمع غبر مدرك لمدى خطورة الوضع و حقيقة أن البترول مادة ناضبة.

لذا سننطلق في دراستنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هو أثر الأزمة البترولية و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني ؟

حتى يتسنى لنا الاجابة على الاشكالية المطروحة يمكن وضع التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهمية البترول بالنسبة للاقتصاد الوطني؟
- ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني؟
- ماهي بوادر الأزمة البترولية؟

– ماهي الآليات المتبعة من قبل الحكومة لمعالجة مخلفات الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري؟

للإجابة على هذه الإشكالية نحتاج إلى وضع الفرضيات التالية :

– الذهب الأسود ثروة اقتصادية هائلة مما يجعله مورد أساسي للدولة.

– أسعار البترول غير مستقرة مما يجعلها قابلة للارتفاع أو الانخفاض في أي لحظة وعدم توازن العرض البترولي بالاستهلاك المتزايد.

– الأزمات النفطية نابعة من انخفاض حاد في الأسعار أو ارتفاعها و تنويع الصادرات أمر ضروري وحل واقي.

– استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر وأهمها الناتج المحلي الإجمالي ،الميزان التجاري، الميزانية العامة...إلخ.

– استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون بمدى فعالية الآليات المتبعة في سبيل التخفيف من حدة الأزمات البترولية مثل: اتباع سياسة التقشف، توسيع الوعاء الضريبي، إعتماد سياسة الحصص،...إلخ.

أولا: أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

– أنه يندرج في إطار التخصص وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.

– الاقتصاد الوطني يعتمد بالكامل على ما يجنيه من هذا القطاع وبالتالي فالتقلبات التي يشهدها تنعكس بالإيجاب و السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثانيا:أهمية الموضوع و تكمن في أن البحث يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية والتي تتمثل في عدم استقرار الأسواق النفطية في ظل تزايد الاعتماد على الموارد النفطية بصفة كلية من قبل الدول المصدرة ومنها الجزائر بصفة خاصة.

ثالثا:أهداف الدراسة

- الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول؛
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق البترولية العالمية .

رابعا: حدود الدراسة

سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة آثار الأزمات البترولية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 2014.

خامسا: منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من اجل تحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج التاريخي حيث تم استعراض تطور أسعار البترول والأزمات البترولية التي واجهت الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة واستخدام المنهج التحليلي الوصفي من أجل دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام الخاصة بأسعار البترول خلال فترات الأزمات وآثارها على مؤشرات الاقتصاد الوطني .

سادسا: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول:

تناولنا في الفصل الأول أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري أما الفصل الثاني فأدرجنا فيه المفاهيم المتعلقة بسعر البترول وأنواعه والعوامل المحدد والمؤثرة فيه بالٍإضافة إلى أساليب تسعير البترول، وخصصنا الفصل الثالث لجمع تحليل البيانات والإحصائيات من أجل معرفة أثر الأزمات البترولية على الاقتصاد الوطني وسلطنا الضوء على الأزمة البترولية الراهنة 2014 وأثرها على الاقتصاد الجزائري .

الفصل الأوّل:

أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

الفصـــــل الأول:

أهمية البترول في الاقتصاد الوطني

تمهيد

المبحـــــث الأول: تقديم عام للبترول

المطلب الأول: ماهية البترول

المطلب الثاني: مكونات، منتجات وأنواع البترول

المطلب الثالث: أهمية وخصائص البترول

المبحـــــث الثاني: منظمة الدول المصدرة للبترول(OPEC)

المطلب الأول: ماهية منظمة الأوبك(OPEC)

المطلب الثاني: الأهداف الرئيسية لمنظمة الأوبك(OPEC)

المطلب الثالث: دور الجزائر في منظمة الأوبك (OPEC)

المبحـــــث الثالث: قطاع المحروقات في الجزائر

المطلب الأول: النفط في الجزائر

المطلب الثاني: العائدات النفطية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري

المطلب الثالث: تحديات الإقتصاد الجزائري وأفاق القضاء على التبعية للبترول

خلاصة الفصل

تمهيـد

يعتبر البترول من المصادر التي تعتمد عليها الجزائر في بناء الاقتصاد، فهو من أهم الثروات الطبيعية ولما كانت هذه الثروة محتكرة من طرف الشركات الأجنبية سعت الجزائر دوما إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لصالح الاقتصاد الوطني من أجل الوصول إلى صناعة وطنية قوية.

فقد اتجه اهتمام الجزائر إلى التصنيع منذ استرجاع سيادتها، حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90% من إراداتها من العملة الصعبة، ولهذا يعتبر البترول المصدر الأول والرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، حيث احتل هذا الأخير مكانة عالمية عالية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل مورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية،وفي مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية...إلخ، وأصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الاقتصادية.

استنادا لما سبق ذكره يتسنى لنا الحديث في الفصل الأول باعتباره فصل تمهيدي عن أهمية البترول أو تقديم عام للبترول هذا فيما يخص المبحث الأول أما في المبحث الثاني سنطرق إلى منظمة الدول المصدرة للبترول **(OPEC)** مكانة ودور الجزائر فيها. وفيما يخص المبحث الثالث و الأخير والذي سنتناول فيه قطاع المحروقات في الجزائر وتحديات الاقتصاد الجزائري وأفاق القضاء على التبعية الاقتصادية.

المبحث الأول: تقديـم عام للبترول

في وقتنا الحديث يعتبر البترول المصدر الأساسي للطاقة فهو من بين المصادر البالغة الأهمية بداية من منتصف القرن العشرين، وقد دخلت البشرية القرن الحادي والعشرين ولايزال البترول يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية، بل ازدادت أهميته ومكانته كسلعة اقتصادية ومادة استراتيجية حيوية لكل دول العالم.

المطلب الأول: ماهيـــة البترول

الفرع الأول: نشـأة البترول

يعد البترول سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له. فقد عرف الإنسان البترول منذ ألاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عنه بل كان يستعمله حيث وجده وعلى الحال التي وجد عليها، وتذكر الكتب القديمة إن سيدنا نوح عليه السلام استخدم الزفت في تركيب سفينته، وقد عرفه إنسان العراق القديم والإنسان في منطقة "**باكو**" في الاتحاد السوفياتي والهنود الحمر في أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في عمليات التحنيط، وقد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلا ل لانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة، ويقال أن أول بئر بترولية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا، كما يعتقد أن الصينيين كانوا يستخدمون البترول بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد[1].

في عام 1859م توصل العلماء إلى حفر أول بئر لاستخراج البترول قرب مدينة " **تيتو**" قرب بنسلفانيا في منطقة "**اويل كريك**"، وقد قام بهذا العمل النفطي لأول مرة من نوعه المهندس الأمريكي (DRQK EDWIN)، وبحلول 1860م (أي بعد مرور سنة) أصبح في الولايات المتحدة الأمريكية 84 بئر لإنتاج البترول[2]. كما ساعد أيضا ارتفاع معدل الطلب البترولي في اختراع المحرك ذو الاحتراق الداخلي الذي يدار بالبنزين كما وظهرت أول سيارة تدار بالمحرك لأول مرة سنة 1895م، كما استخدم

[1]– موري سمية: أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص ص.56،57.

[2]– عبد الله جامع: أثر تطورات أسعار البترول خلال الفترة 2000–2010 على الاقتصاديات النفطية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص.4.

المازوت في تسيير البواخر عام 1897م وفي بداية 1920م استخدم البترول في تسير الآلات والصناعات الثقيلة [1]

من هنا بدأت الصناعة البترولية تتوسع ويزداد الطلب على البترول، أما التوسع الذي طرأ على صناعة البترول بعد الحرب العالمية الثانية فكان أعظم مما تحقق قبلها، حيث قامت شركات بترولية بمعاونة الحكومات بإنفاق مبالغ طائلة في عمليات البحث والتطوير لتحسين الفن التقني للصناعة.[2]

الفرع الثانـــي: مفهوم البترول

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف التي أطلقت على هذه المادة، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود وهذا نظرا لأهميته الاقتصادية الكبيرة التي أصبحت تضاهي أهمية الذهب في الاقتصاد العالمي.

فالنفط والبترول كلمتان مترادفتان على نفس المادة، حيث أن البترول مصطلح لاتيني الأصل والنفط هو مصطلح فارسي ويعود أصل التسمية إلى كلمة "petroleum" وهي تتكون من مقطعين "petr" وتعني الصخر "oleum" وتعني زيت أي بمعني زيت الصخر .

النفط كلمة بسيطة تتكون من عنصرين فقط الهيدروجين و الكربون، بالإضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية كالغاز الطبيعي المنفصل عنها والممزوج به و الأملاح، المياه، الرمال، الشمع والكبريت[3].

البترول هو سائل قاتم اللون ولأكنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران[4].

هناك من يعرف البترول بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدرو كربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.

من خلال ما سبق يمكننا أن نوجز البترول في التعريف التالي :

---

[1]– يسرى محمد أبو العلا: بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأهول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008،ص ص.44،43.

[2]– حسين عبد الله: البترول العربي دراسة إقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص. 11.

[3]– فريد مشري ورحمان أمال: الأزمة المالية العالمية والتحديات التي تواجه الصناعات النفطية العربية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السابع حول الأزمة، الحكم والنظام الاقتصادي العالمي، الحمامات، تونس، من 6-8 جوان 2011، ص.6.

[4]– بوشليطة مريم وآخرون: آثار إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة، 2015/2014، ص.5.

البترول سائل زيتي ذو رائحة قوية، يحتوي على مواد صلبة أو غازية أو سائلة، ويحرر طاقة عند احتراقه، مادة قابلة للاشتعال، لونه يميل إلى البني الغامق أو البني المخضر وأحيانا ما يكون أسودا أو عديم اللون، ويوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.

المطلب الثاني: مكونات، منتجات و أنواع البترول

الفرع الأول: مكونات البترول

بعد تقدم وتطور الآليات تمكن الإنسان من التأكد والتعرف على التركيب الكيماوي الدقيق لمادة البترول إذ يتكون من[1]:

- الكربون: (84-87)% ؛
- الهيدروجين: (11-14)% ؛
- الكبريت: (0.4-0.5)% ؛
- النتروجين: (0.1-0.2)% ؛
- الأكسجين: (0.1-0.2)% ؛

قد تختلف هذه النسب بحسب مناطق تواجدها الجغرافي فهناك مناطق يتواجد فيها البترول الخام المختلط مع نسبة قليلة من الغاز الطبيعي، كما هو الحال في الخليج العربي وخليج السويس، كما قد تغلب نسبة الغاز الطبيعي في مناطق أخري كالجزائر وبحر الشمال.

الفرع الثاني: منتجاتـــه

بعد تصفية وتكرير البترول يتم الحصول على منتجات سلعية بترولية مختلفة قابلة للاستعمال والاستهلاك بحيث يتضمن البترول على العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالاتها فمنها الخفيفة و الثقيلة و المتوسطة أيضا.

وسنحاول تلخيص منتجات البترول وفقا للمخطط رقم (01) التالي:

[1]– علماوي عمر و سعداوي شرف الدين: أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية،الجزائر، 2013/2012، ص.5.

الشكل رقم (01): يوضح المنتجات البترولية

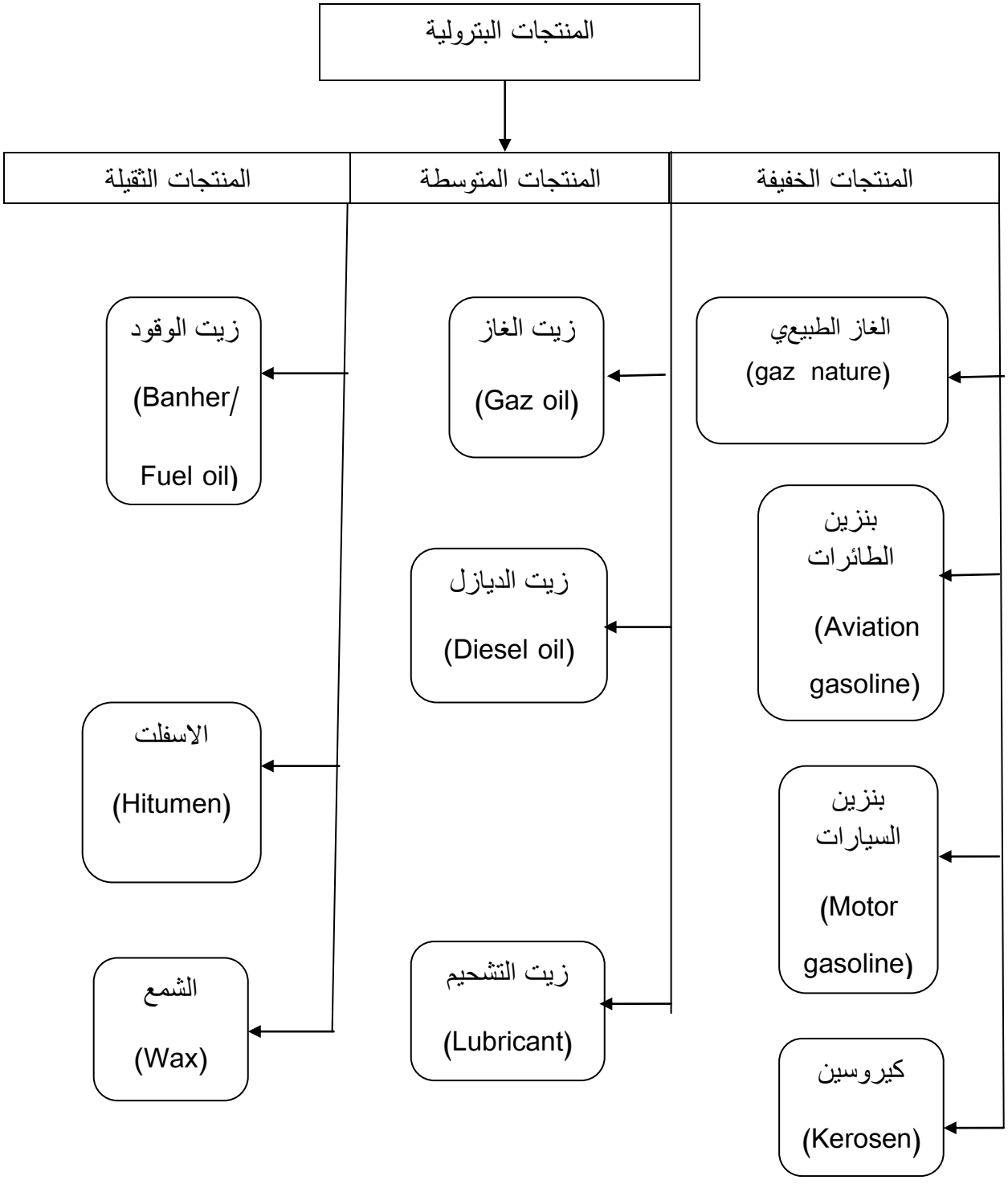

المصدر: علماوي عمر و سعداوي شرف الدين: أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012، ص.5.

الفرع الثالث: أنواعه

تختلف أنواع البترول من بلد لأخر، وأحيانا في نفس الحقل يتواجد عدة أنواع ، وهذا الاختلاف ينجم عليه تأثيرات متعددة على الاقتصاد ، من أهمها[1]:

- التأثير على قيمة وسعر البترول؛
- التأثير على الكلفة الإنتاجية للبترول؛
- التأثير على العرض البترولي؛

المطلب الثالث: أهمية وخصائص البترول

الفرع الأول: أهمية البترول

تكمن أهمية البترول في انه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، حيث انه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذالك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها . وتنعكس أهمية البترول في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي[2]:

1 -الجانب الصناعي: أساس الصناعة البتر وكيميائية بحيث يمكن القول إن العملية الصناعية لاستطيع الاستمرار بشكل منتظم من دون البترول،فهو مصدر للحرارة، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على البترول في صناعات زيوت التشحيم و الورق و المطاط و المنظفات الصناعية...الخ، إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

2 -الجانب الزراعي: في هذا المجال يعتبر البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة، استعمال المنتجات البتروكيمياوية وأثرها في التقدم الزراعي .

3 -الجانب التجاري : يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية ومن ثمة تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100بلد وبذالك تحقق أرباحا خيالية

4 -الجانب الاجتماعي: تبرز أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي من خلال ما يلي:

- له دور كبير في قطاع المواصلات بحيث أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث بحيث أن 35 % من البترول المستهلك هو من نصيب هذا القطاع (مازوت، بنزين، وقود الطائرات)

[1]– علماوي عمرو سعداوي شرف الدين، مرجع سابق، ص.5.

[2]– مشدن وهيبة: أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص، النقود المالية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص.23.

- يؤمن معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة .
- يساهم في إنتاج بعض المنتجات البتروكميائية والتي لا يمكن الاستغناء عنها في حياتنا مثل: مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط،الأدوية...الخ.

5 -الجانب الاقتصادي: يشكل البترول عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم وتكمن أهمية البترول في المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية.

أ-التجارة الخارجية: تتميز التجارة الخارجية للجزائر بأنها تعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى والتي تمثل حوالي 97.5% من الصادرات الجزائرية نحو الخارج والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ويمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اتبعت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري لها جد متأثر بأسعار البترول .

ب-الجباية البترولية : إن للجباية البترولية في الاقتصاد الجزائري دور مهم حيث أن اغلب الصادرات الجزائرية هي من المحروقات والتي تمثل حوالي 95% من الصادرات الجزائرية نحو الخارج، وأن الجباية البترولية تمول اكبر نسبة في مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة بالإضافة إلى تمويل اغلب المشاريع الاستثمارية المقدمة من طرف الدولة، وكذالك الدور الذي تقدمه من حيث تكوين احتياطي الصرف الذي يمكن الدولة من العمل بأمان في حالة اضطراب أسعار النفط إذ وصل إجمالي الإرادات من الجباية البترولية من عام 1970م إلى غاية 2000م 205مليار دولار[1].

الفرع الثاني :خصائصــه

للبترول مميزات هامة ترفعه فوق مصاف مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي[2]:

- تركيبته الكيماوي الفريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره

من المواد و هذا الدمج تقدمه الطبعة مجانا و قد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهضة جدا؛

- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيف سعره لأن احتراقه مع البنزين

يؤدي إلى تلوث الهواء؛

- البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية

[1]– مجيبي فتحي وقوسم عبد الرزاق : واقع النظام المصرفي الجزائري والسياسة النقدية في ظل الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية ،تخصص مالية، المركز الجامعي زيان عاشور،الجلفة ،الجزائر، 2004-2005،ص.156.

[2]– مشدن وهيبة: المرجع السابق،ص.23.

خاصة جدا؛

- يعتبر البترول مصدرا نابضا يتناقص بكثافة استعماله؛
- تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80.000 منتجا؛
- البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد؛
- تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية؛
- تعتبر صناعة البترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلي رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها.

المبحث الثاني : منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)

في مطلع الخمسينيات عم العالم رخاء اقتصادي، وقد أدي ذالك إلى زيادة الاستهلاك العالمي للبترول ومشتقاته كما أن البترول ارتفعت كمياته ونسبته كمصدر للطاقة ، هذه العوامل أدت إلى انبثاق فكرة إنشاء منظمة بترولية تجمع شمال الدول الغربية المنتجة للبترول.

المطلب الأول: ماهية منظمة الاوبك(OPEC)

تستمد المنظمة اسمها من الأحرف الأربعة المكونة للكلمات التالية (OPEC) و التي تعني:

(organization of exporting countries)

الفرع الأول: نشأتها

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10و14 من شهر ديسمبر 1960م ضم ممثلي إيران، العراق الكويت، المملكة العربية السعودي و فنزويلا، وتقرر في هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة (OPEC) فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتامين التصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية و تنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة اكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة[1].

لقد كانت نشأة منظمة الأوبك في ظل الظروف الحالية، التي اتسمت حينها بتعاظم الحرب الباردة، ولذا لم تشمل في عضويتها أي من الدول العسكرية آنذاك، لان من غير الممكن أن تقبل عضويتها أي بلد أخر إلا إذا كانت له نفس مواصفات البلدان المؤسسة كما عبرت عنه الفقر ة من المادة السابعة التي تنص صراحة على انه « يسمح أن يصبح عضو في المنظمة كل بلد يكون مصدرا صريحا لكميات أساسية من البترول الخام(production net petrol)وهو الذي له مصالح مشابهة للبلدان الأعضاء، إذا وافق عليه 3/4 من الأعضاء المؤسسون»[2].

[1]– عبد القادر سيد أحمد: الأوبيك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص.75.

[2] –Abed ellqader hammouche : L'Autre OPEC, OPU, Alger 1988,p,174.

ثم انضمت إلى المنظمة بعد ذالك قطر(يناير 1961)، ليبيا واندونيسيا (يونيوا 1962)، أ بوضبي (نوفمبر1967)،الجزائر(1969) نيجيريا(يوليو1971)، الاكوادور(نوفمبر1973)، الغابون(يوليوا1975) وقد انسحبت الدولتان الأخيرتان من المنظمة لاحقا وأنظمت أخيرا انغولا(يناير2007).

الفرع الثاني: أهم انجازات منظمة الاوبك (OPEC)

من أهم انجازات منظمة الاوبك ما يلي[1]:

- حماية ثرواتها الطبيعية من استغلال الشركات البترولية العالمية بعد سيطرتها على الحلقات العليا من إنتاج البترول بشكل خاص؛
- أصبحت منظمة الاوبك قوة جديدة في السوق النفطية من حيث التحكم في كمية الإنتاج والأسعار،بعد أن سحبت زمام المبادرة من الشركات الاحتكارية العالمية؛
- اعتماد سياسة التنسيق بين أعضائها للمحافظة على التوازن العالمي بين الكميات المعروضة من البترول والطلب عليه؛
- نموا الفوائد النفطية لدول الاوبك بعد إقرار مبدأ تنسيق الإتاوة التي تدفعها الشركات الحاصلة على الامتياز للدولة المضيفة، أو ما يسمى "**بتنفيق الريع**"* ثم التحكم في الأسعار المعلنة وتدعيمها واستطاعت بذالك رفعها مرات عديدة، مما زاد من فوائدها المالية.

المطلب الثانـي: الأهداف الرئيسية لمنظمـة الاوبك(OPEC)

أنشئت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المعنية على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول، وتتحكم فيها حيث كانت السبب الأساسي في انخفاض أسعار البترول في معظم الأحيان، مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة في اقتصاديات البلدان الأخرى.وقد تثبت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في[2]:

---

[1]– عيسى مقيلد: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص ص.36،37.

*– تنفيق الريع يعني: أن يحسب ضمن النفقات الشركات وليس جزءاً من مبلغ الضريبة التي يحقق للحكومة المضيفة أن تتقضاه، كانت في السابق تدخل الريع الذي تقدمه للدولة المنتجة كجزء من الضريبة.

[2]– السعيد رويجع: التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية،ورقلة، الجزائر2013/2012، ص ص.8،7.

– توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياستها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة؛

– العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية؛

– فرض رقابة على ثرواتها النفطية و على عمليات الاستخراج و النقل و الأسعار؛

– تطوير الخبرات التقنية و الفنية في مجال الاستغلال و التصنيع؛

– إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد مبني على العدل و تحقيق الصالح العام لجميع شعوب العالم[1].

المطلب الثالث: دور الجزائـر في منظمـة الاوبك(OPEC)

يكمن دور الجزائر في منظمة الاوبك من خلال ما يلي:

فيما يخص أسعار البترول الخام فان الجزائر التي هي عضو نشط في منظمة الأوبك قد ناضلت دوما من اجل سياسة متماسكة ومنسجمة للدفاع عن القدرة الشرائية لإنتاجها في إطار سياسة قيل عنها أنها كانت دائما ترمي إلى تسير عقلاني للاحتياطي المتوفر قصد تهيئة البديل بتطوير مصادر الطاقة البديلة. إن الاختيار المناسب للأسواق والفائدة المجانية من فضيات البترول الجزائري المرغوب فيه وكذلك بداية المصافي البتر وكيمياء،كلها عوامل قد حددت إلى حد كبير التثمين الملحوظ المحصل عليه في السنوات الأخيرة .أمام الأزمة وسياسة الهيمنة للشركات المتعددة الجنسيات، ظلت الجزائر مهتمة بمصلحة البلدان المصدرة للبترول ومصلحة مجموع بلدان العالم الثالث، تؤيد النظرة القائلة بان واجب الاوبك هو التضامن لتحقيق الهدف الذي مافتئت تعمل من اجله المنظمة منذ تأسيسها، ألا وهو الثمن العادل لإنتاج أعضائها انطلاقا من القاعدة التي تسمح للبلدان المنتجة برمجة عائداتها وبالتالي تطويرها، و تستفيد البلدان المستهلكة من الاستقرار الذي يجنبها الاضطرابات في توقعاتها الاقتصادية[2].

في خطاب لرئيس الراحل هواري بومدين حول التجارة الخارجية يوضح دور الجزائر في منظمة الأوبك «... قبل اليوم كانوا يقولون بان بترول الصحراء هو "**بترولنا**" لكن بعد قرارات التأميم توقفوا حتى عن شرائه، منذ 12 أفريل 1971م لم تسوق قطرة واحدة من البترول الجزائري إلى الأسواق الفرنسية لان الشركات الفرنسية اعتبرت قرار 24 فبراير تعديا على حقوقها ولم تكتفي بمقاطعة البترول الجزائري بل اتصلت بشركات الكارتل العالمية وطلبت منها مقاطعة البترول الجزائري على المستوى العالمي، وقالت الشركات الفرنسية بأن هذا البترول " أحمر" وهي تريد بذلك إفشال قرارات التأميم و شل الاقتصاد الجزائري

[1]– محي الدين علي حشماوي: الأوبيك، مجلة الدوحة ،قطر، 10 فيفري 1985م، العدد 110، ص.120.

[2]–الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 1989م، ص.128.

والقضاء على المخطط الرباعي... إننا لو علمنا تحليلا لهذا البترول فإننا سنجده ممزوج بدماء شهدائها....»[1].

من خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر مؤمنة بحتمية التضامن بين دول الأوبك كما أنها تقدم للدول الأعضاء الطريقة الأمثل للاستفادة من هذه المادة الإستراتيجية في التنمية، ولم تقتصر نصائح الجزائر على القول بل جسدته في الميدان وذلك من خلال:

- تطوير مصادر الطاقة البديلة؛
- إقامة الصناعة البتر وكيماوية بدلا من تصدير النفط خاما وبأسعار زهيدة؛
- الحرص على إيجاد السعر المناسب وضرورة الالتزام على مستوى المنظمة؛
- الاتفاق على تقنين الإنتاج البترولي خدمة للمصالح الوطنية المشتركة بين دول المنظمة.

[1]– خطاب الرئيس السابق هواري بومدين: وزارة الإعلام والثقافة، 1971م،ص.43.

المبحث الثالث: قطاع المحروقات في الجزائر

إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة النفطية" لأن هناك دول منتجة ومصدرة للبترول ولا تعتبر دولا نفطية مثل : النرويج، هولندا، روسيا لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال، ولذالك فالجزائر وبهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية بالرغم من امتلاكها ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل لها ركائز قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.

المطلب الأول: النفط في الجزائر

الفرع الأول: تاريـخ النفط في الجزائر

النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين الرومان، العرب والأتراك، إلا أن بداية الاستقلال الصناعي للنفط في الجزائر مع بداية القرن 20.

ففي سنة 1915م تم اكتشاف أول بئر بترولية "بئر تليوانت" جنوب غرب "غليزان" إضافة إلى "واد قطرين" جنوب سور الغزلان وذالك خلال سنة 1956م فكانت تلك هي بداية الإنتاج الفعلي للبترول فى الجزائر، إذ بلغ إنتاج بئر "واد قطرين" ما يعادل 308.7الف طن خلال الفترة (1949-1956) .

لكن بعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة مما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر فأصبحت مهام التنقيب عن الآبار البترولية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي جانفي 1956م تم اكتشاف "حقل عجيلة " كأول بئر بترولية هامة في الصحراء وفي جوان 1956م تم اكتشاف "حقل حاسي مسعود " أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956م تم اكتشاف "حقل حاسي الرمل" للغاز الطبيعي .

بقيت الحكومة الفرنسة مسيطرة على الحقول البترولية الجزائرية بالرغم من استقلالها سنة 1962م، وما كان على الدولة الجزائرية إلى العمل على استرجاع ثرواتها المستنزفة من قبل الاستعمار الفرنسي فكانت أول خطوة لوقف نهب الثروة البترولية هو قيامها بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها، فتأسست "سوناطراك" بتاريخ 1964/12/31م تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج، النقل والتسويق بالنسبة للمحروقات الجزائرية في ظل سياسة بترولية مستقلة .

لكن استطاعت هذه الأخيرة في نهاية سنة 1967م أن تفرض وجودها، وبذلك تمكنت الجزائر من أن تبسط نفوذها على ثرواتها بالإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية وذالك بتاريخ 1971/02/24م لتتحول ممتلكات الشركات الفرنسية الأجنبية إلى صالح الشركة الوطنية سوناطراك، وهذا ما أعطى لها دافعا قويا لتأميم قطاع المحروقات بانضمامها في 1968/06/22م إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول

الفرع الثانـــي: الإمكانيات النفطية في الجزائر

تزخر الجزائر بإمكانيات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية، فهي تحتل المركز السابع عربيا من حيث احتياطات البترول بمعدل 1% من الاحتياطي العالمي حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول سنة 2007م .

يوضح الشكل رقم(01) تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة من البترول الخام في الفترة مابين 1986م،2013 م.

الجدول رقم (01) : تطور الاحتياطي المؤكد للبترول في الجزائر خلال الفترة :(1986م– 2013م)

[الوحدة :مليون برميل].

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1986	8800	2000	11314
1987	8564	2001	11314
1988	9200	2002	11314
1989	9226	2003	11800
1990	9200	2004	11350
1991	9200	2005	12270
1992	9200	2006	12200
1993	9200	2007	12200
1994	9979	2008	12200
1995	7879	2009	12200
1996	10800	2010	12200
1997	11200	2011	12200
1998	11314	2012	12200
1999	11314	2013	12200

المصدر: مسعود ميهوب، دراسة قياسية لانعكاسات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (الفترة الممتدة بين 1980–2010). رسالة ماجيستر، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر،2012/2011، ص ص.48.47.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) ارتفاع احتياطي البترول من 8800 مليون برميل سنة 1986م إلى احتياط يقدر بـ :9979 مليون برميل سنة 1994م ليصل إلى 11314 مليون برميل سنة 2000م، وما يلاحظ إن الاحتياطي البترولي هو في ارتفاع مستمر إلى غاية 2013م ليصل إلى 12200 مليون برميل، وهذا راجع إلى الاكتشافات المتواصلة والجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية.

أما من حيث الإنتاج يمكن أن تقول أن الطاقة الإنتاجية لبلد ما ترتكز أساسا على حجم الجهود المبذولة من قبل الحكومة في مجال الاكتشافات لتوسيع الطاقة الإنتاجية، لذا فقد فتحت الجزائر شراكات مع الدول الأجنبية لأسباب تكنولوجيا ساعدتها في عمليات الاستكشاف وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية إذ تحتل الجزائر المرتبة الأولى في شمال إفريقيا لإنتاج البترول [1]. والجدول رقم (02) يوضح تطور الانتاج البترولي خلال الفترة 1986-2013.

[1]– بوجمعة قويردي قوشيح: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجيستير تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009/2008، ص.45.

الجدول 02 : تطور الإنتاج المؤكد للبترول الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1986م –2013 م

[الوحدة :مليون برميل].

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1986	673.9	2000	796
1987	648.2	2001	776.6
1988	656.6	2002	729.9
1989	727.3	2003	942.4
1990	789.9	2004	1311.4
1991	803.0	2005	1352
1992	756.5	2006	1368.8
1993	747.5	2007	1368.8
1994	752.5	2008	1356
1995	752.5	2009	1216
1996	805.7	2010	1190
1997	846.1	2011	1162
1998	827.3	2012	1203
1999	742.6	2013	1203

المصدر: مسعود ميهوب: دراسة قياسية لانعكاسات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (الفترة الممتدة بين 1980–2010)، رسالة ماجيستر، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2012/2011 ص.51.

على العموم ما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن في فترة الثمانينات تراجع إنتاج البترول إذ بلغ أدنى إنتاج له خلال سنة 1987م ما يقارب 648.2 ألف برميل يوميا،وهذا راجع إلى محدودية الإنتاج .

لكن مع مطلع الألفية الجديدة انتعش الإنتاج البترولي بصورة كبيرة إذ بلغ أقصى قيمة له سنة 2007م بـ:1371.6 ألف برميل فهو تقريبا ضعف معدلات الإنتاج في فترة التسعينات، وقد بلغ حجم الإنتاج لسنة 2013م بـ: 1203ألف برميل يومي.

ترجع زيادة الإنتاج خلال هذه الفترة إلى زيادة عدد البار المستكشفة نتيجة زيادة الطلب العالمي عن هذه المادة الحيوية واستعمال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج من اجل زيادة الطلب المتزايد خلال الفترة الممتدة

مابين 2004 م إلى غاية 2012 م تم اكتشاف عدة حقول من النفط الخام والغاز الطبيعي يمكن رصيدها في الجدول رقم (03).

الجدول(03) : الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004م –2012 م

[الوحدة :مليون برميل].

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
بترول	4	5	12	5	2	8	3	–	23
غاز	9	3	7	15	8	8	15	10	2

المصدر: تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك 2009، ص.45، عن الموقع . www.opec.org بتاريخ 22 مارس 2016.

المطلب الثاني: العائدات النفطية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، وتتمثل هذه العائدات بحبوحة مالية محققة بفضل قطاع المحروقات منذ مطلع سنة 2000م في تحسين مؤشرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

الفرع الأول: تطور العائدات النفطية في الجزائر

أولا: العائدات النفطية للفترة الممتدة مابين 1962 – 2004

حققت الجزائر خلال سنة 2004 م عائدا نفطيا بلغ 19 مليار دولار خلال ثمانية أشهر، وشهد النفط الجزائري ارتفاعا خاصة على خلفية قرار سوناطراك رفع الرسوم من سبتمبر 2004م بـ:1.2 دولار للبرميل الواحد[1].وبالتالي بلغت مداخيل من النفط لسنة 2004 م أكثر من 30 مليار دولار وهو المستوى الذي لم تبلغه مدا خيل البلاد منذ الاستقلال، فيما يعادل بالتقريب مجموع مدا خيل البلاد من النفط طوال الفترة الممتدة إلى 1978 م، والتي قدرت بـ:32 مليار دولار بمقابل 130 مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين 2000م ونهاية السداسي الأول من سنة 2004 م حيث بلغت 97 مليار دولار وهو ما دفع برئيس

[1]– مجيبي فتحي و قويسم عبد الرزاق، مرجع سابق ،ص.156.

الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بإعلان خطة خماسية لدعم النمو الاقتصادي بغلاف مالي في حدود 55 مليار دولار[1]. والجدول رقم(04) والشكل رقم(03) يوضحان تطور عائدات النفط.

الجدول 04 : يبين تطور عائدات النفط خلال الفترة الممتدة مابين 1962م -2004 م

[الوحدة :مليون برميل].

السنة	1962م- 1978م	1978م - 1992م	2000م - 2004م
المداخل	32	130	97

المصدر: مجيدي فتحي وقويسم عبد الرزاق : واقع النظام المصرفي الجزائري والسياسة النقدية في ظل الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، المركز الجامعي زيان عاشور،الجلفة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2004-2005،ص.124.

[1]-مجيدي فتحي وقويسم عبد الرزاق، مرجع سابق،ص.156 .

الشكل (02) : تطور عائدات النفط في الفترة 1962م – 2004 م

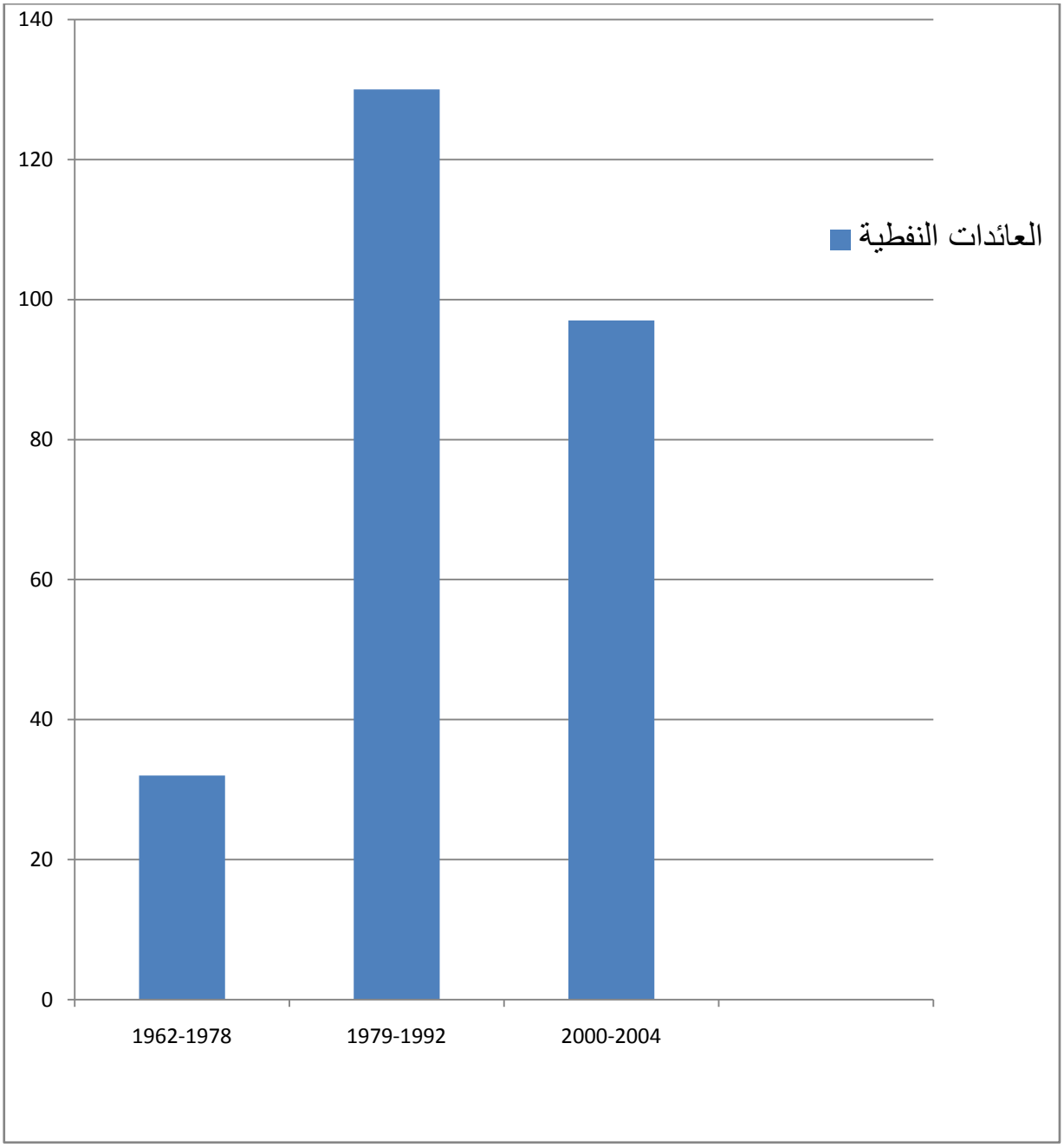

المصدر: من إعداد الطلبة بناءاً على معطيات الجدول رقم(04)، (أنظر الصفحة 20).

نلاحظ أن أسعار النفط قد تحسنت وهي في زيادة مستمرة حيث وصلت إلى أكثر من 72 مليار دولار في نهاية افريل 2006 م، إضافة إلى ذالك تم اكتشاف الكثير من الآبار وجلب المستثمرين في مجال الطاقة حيث عرض في سنة 2006 م مناقصة دولية لحوالي عشرة مشاريع في مجال البتروكيمياء، وكلها جلبت اهتماما بالغا من الشركات العالمية الرائدة ومنها الشرك ات الأمركية " **اكسون**" والمجموعة السعودية

"**سابيك**"[1] وكل المشاريع تتعلق بانجاز مركب معالجة زيوت الوقود (غاز أويل) بطاقة إنتاج في حدود 04 ملايين طن، ومشروع ثاني لفصل غاز البوبان عن غاز الهيدروجين لإنتاج البوليبروبيلان، وثالث مركب لإنتاج البنزين بنوعية بطاقة 75000 طن سنويا، وكذا مركب لإنتاج الكربورات الاتيلينية[2].

الفرع الثاني: العائدات البترولية خلال سنة2008

تعد الجزائر الدولة التاسعة في منظمة الأوبك بحسب عائدات النفط، وقد صنفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي عائدات صادرات النفط لدول الأوبك للنصف الأول من عام 2008م بعائد يبلغ 4 مليار دولار، حسب تصنيف أعدته إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية، ومن أخرى فان الرقم الذي أعلنه وزير الطاقة الجزائري الأسبق "شكيب خليل" يفيد بأن الصادرات النفطية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2008 م بلغت 2.27 مليار دولار .

من خلال هذه القفزة التي حققتها العائدات البترولية لسنة 2008م تكون الجزائر عرفت ارتفاعا لافتا بـ 56 % مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الفارطة (2007) وفي تصريح لوزير الطاقة الجزائري السابق "شكيب خليل" أن صادرات الجزائر من المحروقات وقد خلال الربع الأول من سنة 2008م ما قيمته 48 مليون طن مقابل بترول، مقارنة بـ2.47 ملايين طن عام 2007 م بزيادة قدرها 2 % .

كما أحرزت الجزائر خلال هذه الفترة 68 اكتشافا نفطيا جديد خلال 28 شهرا، فيما بلغ معدل الإنتاج 1.4 مليون برميل يوميا.

الفرع الثالث: العائدات البترولية خلال سنـة 2013م

شهدت هذه الفترة أيضا أحداثا مست العائدات النفطية الجزائرية، حيث أن في هذه الفترة حققت الجزائر من خلالها عائدات جباية نفطية بلغت في الأشهر الأولى من هذا العام ما يفوق 20 مليار دولار وإن هذه المداخيل الجنائية المحققة في أربعة أشهر تساوى 90 % من قيمة الجباية المتوقعة في قانون المالية لسنة 2013م، على أساس مدا خيل بـ:21.2 مليار دولار بحيث حققت حتى نهاية شهر فيفري عائدات قدرت بـ8.26 مليار دولار[3].

[1]– شكيب خليل: وزير الطاقة والمناجم الجزائر سابقا، تصريح جريدة الشروق اليومية، عبد الوهاب بوكروح، السبت 2005/03/25، العدد1643، ص.2.

[3]– المرجع نفسه.ص.2.

وخلال شهر سبتمبر وصلت الجباية النفطية إلى 3.1662012 مليار دينار حولت لصندوق ضبط الايرادات[1].

ثانيا: أهمية العائدات النفطية في الاقتصاد الوطني:

يعود كل الفضل إلى قطاع المحروقات والذي بسببه عاشت الجزائر في بحبوحة مالية منذ سنة 2000م بحيث تحسنت مؤشرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، حيث تحقق ما يلي[2]:

1 -ارتفاع الناتج المحلي الخام (PIB) : من 85.1 مليار دولار سنة 2007م إلى 135 مليار دولار

2 -انخفاض معدل التضخم من 3.6% سنة 2004م إلى 1.6% سنة 2005 و هذا ما يعبر عن استقرار المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2006 م إلى 2.5%.

3 -ارتفعت الاحتياطات من العملة الأجنبية حيث بلغت سنة 2003م ما قيمته 43.11 مليار دولار،56.18 مليار دولار سنة 2005م لتصل إلى 110.3 مليار دولار سنة 2007م

4- انخفاض معدل البطالة خلال الفترة 2004م- 2007م بنسبة 17.7% لتنخفض إلى 15.3% سنة 2005 م ثم 11.8% سنة 2007 م.

5- انخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999م إلى 16.4 مليار دولار سنة2005م ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة2006م من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون .

و ما ينبغي الإشارة إليه أن ما حققته الجزائر من عائدات بسبب طفرة الأسعار قابله انخفاض في سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو، فانخفاض الدولار بنسبة 33 % فترة 2002م – 2006 م تسبب في ازدياد كلفة الواردات الكلية .

[1]– ح بن دحمان، عائدات الجباية البترولية في الجزائر، ص.4، من موقع www.djazaires.com ،بتاريخ 2016/02/22، على الساعة،11:33.

[2]- موري سمية،مرجع سابق،ص.158 .

المطلب الثالث: تحديات الاقتصاد الجزائري أفاق القضاء على التبعية للبترول

إن اعتماد الجزائر بشكل كبير على الفوائد النفطية في فترة الثمانينات جعل من الاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر كبيرة من خلال اللجوء إلى مجموعة من البدائل التي تعتبر أوراقا رابحة في يد الاقتصاد الجزائري و تتمثل هذه البدائل أو الحلول فيما يلي:

الفرع الأول: إعادة تأهيل القطاع الصناعي

حسب الخبير الاقتصادي الأمريكي "**ادورد نيل**" فإن المحروقات التي تمتلكها الجزائر لا تعني التنمية وليست التنمية في حد ذاتها بل تظل ثروة فحسب [1].

هذا و قد أكد"**روبرت ماندیل** " الخبير الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد، حيث يرى إن الاقتصاد الجزائري مازال مغلقا على الرغم من الامتيازات التي تتوفر عليها الجزائر وموقعها الجغرافي المميز.

من هنا يتبين أن القطاع الصناعي في الجزائر يعاني من بعض النقائص وقدرته على خلق منتجات وفقا للمعايير الدولية، كالجودة العالية ونقص التكلفة والابتكار وعدم القدرة على مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية خاصة بعد فتح السوق المحلية أمام المؤسسات الأجنبية.

لعل من أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتأهيل وتحسين القطاع الصناعي تتمثل في إبرام اتفاقية الشراكات مع الاتحاد الا وروبي ما تنج عن ذلك انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، وبإبرام هذه الاتفاقيات باتت الجزائر ملزمة بوضع برنامج لإعادة تنشيط قطاعها الصناعي من خلال إعادة تأهيل مؤسساتها الصناعية لتصبح قادرة على خلق منتجات ذات جودة وقدرة تنافسية عالية تتماشى مع المعايير الدولية.

لتحقيق كل ما سبق تبنت الجزائر سنة 1998م بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) برنامج لتأهيل المؤسسة العمومية والخاصة و كذا مؤسسات الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي تحت عنوان "البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلة وتحسين القدرة التنافسية الصناعية في الجزائر".

من بين أهداف هذا البرنام-ج :

- تحديث و تطوير المحيط الصناعي؛

1– موري سمية، مرجع سابق، ص. 182.

- تحديث آليات الإنتاج، وتجسيد ذالك ثم استحداث هيئات تتولى مهمتي التنفيذ والتسيير لهذا البرنامج مهمتها تقديم المساعدات المالية من بينها المديرية العامة لإعادة الهيكلة و الصناعة، اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية صندوق ترقية المنافسة و صندوق ترقية الصادرات.

الفرع الثاني: دعم الاستثمار الأجنبي:

تصنف الجزائر في المرتبة 109 من أصل 141 دولة من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية، فحسب الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر لمختلف القطاعات ما قيمته 2363مليون دولار سنة 2006م منها 700 مشروع في قطاع المحروقات و 2500 خارج قطاع المحروقات .

من خلال ما سبق يمكننا القول إن الاستثمار خارج المحروقات لا يزال ضعيفا بالنظر إلى ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية وبشرية وسياحية، وذالك بسب العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين في الجزائر إضافة إلى ذالك غياب الرقابة والشفافية في تطبيق الإجراءات.

من أجل دعم الاستثمار الأجنبي ثم تهيئة البنية القانونية للمستثمرين من خلال تعديل قانون الاستثمار وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ووكالة ترقية الاستثمار والتي تقوم بمنح مزايا للمستثمرين.[1]

الفرع الثالث : تنمية مصادر الطاقة المتجددة

تتميز الجزائر بإمكانيات هامة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، الطاقة الحرارية الجوفية و طاقة الكتلة السيكولوجية.

بحكم موقع الجزائر في حزام الصحراء الكبرى فان هذا يمنحها طاقة شمسية كبيرة ما يجعلها تستقبل ضوء الشمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا و الذي تتمكن التكنولوجيا الحديثة من تحويله إلى طاقة شمسية حرارية أو طاقة شمسية كهربائية ضوئية.

تجدر الإشارة إلى إن 18 قريةتجمع حوالي 1000 مسكن هي مزودة الآن بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في ولايات الجنوب الكبير، وهناك برنامج يتم تنفيذه يرمي إلى تزويد 16 قرية أخرى تجمع حوالي 600 مسكن، كما هناك دراسات جارية لتعميم استعمال الطاقة المتجددة في كل المواقع المنعزلة والبعيدة عن الشبكة الكهربائية لإعطاء أهمية قصوى للطاقة المتجددة، كما سيتم إنشاء شركات متخصصة في هذا المجال هدفها الأساسي تنمية الطاقة غير الملوثة والمتجددة.

[1]- موري سمية، مرجع سابق،ص. 184.

لعل الرهانات التي تواجه الاقتصاد الجزائري من اجل تأهيله لمواكبة الاقتصاد العالمي تتمثل في إصلاح المنظومة البنكية وابتعادها عن التسيير الإداري وإتباعها لقواعد التسيير البنكي الدولي والعمل على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسة من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة، وإعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جزئية بإنشاء السدود وتشجيع البحث الزراعي، وكذا تطوير القطاع السياحي لضمان استقطاب السياح إضافة إلى دعم برامج البحث والتطوير[1].

[1]- موري سمية، مرجع سابق،ص .185 .

خلاصة الفصل

لقد دار تحليلنا في الفصل الأول حول البترول باعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني والذي حاولنا من خلال تقديم تعريف موجز للبترول وأهميته في الاقتصاد الوطني، وفي المبحث الثاني تناولنا منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك ودور الجزائر في هذه المنظمة، أما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تطرقنا إلى قطاع المحروقات في الجزائر معرجين إلى تاريخ النفط في الجزائر والعائدات النفطية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، وأخيرا نوهنا إلى تحديات الاقتصاد الجزائري آفاق القضاء على التبعية الاقتصادية.

الفصل الثّاني:

أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة لها

الفصـــل الثانـي:

أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة لها

تمهيد

المبحـــث الأول: السعر البترولي: طرق ومراحل تسعيره

المطلب الأول: مفهوم أزمة البترول

المطلب الثاني:طرق ومراحل تسعير البترول

المبحـــث الثاني: محددات السعر البترولي والعوامل المؤثرة عليها

المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار البترول

المطلب الثاني: الطلب والعرض النفطي والعوامل المؤثرة عليهما

المطلب الثالث:التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية

المبحـــث الثالث: الأزمة البترولية على المستويين العالمي والعربي

المطلب الأول: الأزمة البترولية على المستوى العالمي

المطلب الثاني: الأزمة البترولية على المستوى العربي

المطلب الثالث: تأثير الأزمات البترولية على الدول النفطية والصناعية

خلاصة الفصل

تمهيد:

بما أن سعر البترول سلعة إستراتيجية هامة، فإن دراسة السوق البترولية وتحليل أسعار البترول ضرورة ملحة في الاقتصاد الحديث، رغم صعوبة التنبؤ بسعر البترول لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

بما أن السوق البترولية لا تعرف الاستقرار لأن سلوكها يخضع لمنظمات وشركات الدول المستهلكة والمنتجة للبترول، كما أنها تستمد أزمات متتالية العوامل المؤثرة عليها وتقارب المصالح بين الطرف المستهلك الذي يسعى للحصول على البترول بأرخص الأسعار والطرف المنتج الذي يسعى لاستغلال ثروته النفطية والاستفادة من عوائدها لأقصى حد ممكن ومن هذا المنطلق سيناقش الفصل الثاني أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة لها، وذلك بهدف تحليل هذه العوامل لفهم الأزمات التي تعرضت لها السوق البترولية العالمية والعربية وذلك عبر المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السعر البترولي وطرق ومراحل تسعيره.

المبحث الثاني: محددات السعر البترولي.

المبحث الثالث: الأزمات البترولية على المستويين العالمي والعربي.

المبحث الأول: السعر البترولي، طرق ومراحل تسعيره

يتميز سعر البترول عن غيره من المواد الأساسية في الأسواق العالمية من حيث تذبذبه السريع، ومساهمة العديد من العوامل في تحديد قيمته وفي هذا المبحث سنقوم بتقديم تعريف لسعر البترول وأهم أنواعه بالإضافة إلى العوامل التي تساهم في التأثير عليه.

المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم السعر البترولي

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود أو هو:

تلك القيمة النقدية للسلعة البترولية خلال فترة زمنية محددة[1]، نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومناخية وسياسية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.

الفرع الثاني: أنواعه

يتم استخدام عدة مصطلحات سعرية في السوق البترولية فهي تستخدم كأداة تقيمية لسعر السلعة البترولية في حالاتها المختلفة وفيما يلي ستذكر أهمها وأبرزها:[2]

أولا: السعر المعلن أو الأسعار المعلنة

يقصد بها أسعار البترولية ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة "**ستاندراد أويل**".

ثانيا : السعر المتحقق

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشترى بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات ولتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد

1-محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.194.

2-المرجع نفسه،ص.198.

ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أو أخر الخمسينات، علمت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منطقة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

ثالثا: سعر الإشارة

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذن به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ماتم بين الجزائر وفرنسا في 1965 م.

رابعا: سعر الكلفة الضريبية

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إليه قيمة ضريبية الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

خامسا: السعر الفوري أو الآني

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا وفوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة، للبترول المتبادل بين أطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.

سادسا: السعر الرسمي أو الإداري

يعتبر هذا السعر قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد وبوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل من طرف جهة رسمية حكومية أو إدارية (شركة أو مؤسسة نفطية تعود لدولة معينة أو دول معلومة)، جزر هذا السعر في ظهوره للتداول والتبادل الدولي في فترة أوائل السبعينات من القرن العشرين وللدالة على أسعار بلدان أوبك المعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة وما تلاها والمحددة من قبلها ووفقا لمعاييرها التي وضعتها عن ذلك وهي معايير موضوعية وعليه عادلة لتحديد قيمة أسعار نقوطها في السوق الدولية[1] .

[1]–خويلدات محمد مجاهد، وذان بشير: أثر تقلبت أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي مذكره مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس، تخصص تسيير واقتصاد بترولي جامعة قاصدى مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص.18.

سابعا: السعر الترجيعى

يعتبر هذا السعر عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدات تقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليه مطروحا منها كلفة التكري للوحدة النفطية المعلومة وهامس الربح التكرير وكذلك كلفة نقل النفط من ميناء المشتري إلى ميناء البائع، والصافي من ذلك هو مقدر السعر الترجيعي للنفط الخام أي:

السعر الترجيعي الخام = متوسط سعر المنتجات النفطية المحددة – كلفة تكرير الوحدة النفطية – هامش الربح – كلفة النقل – من ميناء المشتري حتى ميناء البائع[1].

الفرع الثالث: سلة الخامات

لدى**(OPEC)** سلة من الخدمات تعتبر مرحجا لقياس متوسط سعد البرميل [2] وتضم سلة الخامات(OPEC) 12 نوعا هي: خام صحاري الجزائر، ميناس الأندونيسيى، الإيراني الثقيل، والبصر العراقية، وخام التصدير الكويتي، وخام السدر الليبي، وخاني النيجيري، والخام البحري القطري، والخام العربي، وألخام الفنزويلي الخفيف، وجيراسول الانغولي.

المطلب الثاني: طرق ومراحل تسعير البترول

جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحديد متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها هي :

الفرع الأول : مرحلة تسعير لبترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939)

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاث مراحل[3]:

أولا : مرحلة نقطة الأساس الوحدة

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

[1] – خويلدات محمد مجاهد و وذان بشير، مرجع سابق، ص. 18.

[2] – علماوي عمر و سعداوي شرف الدين، مرجع سابق، ص.8.

[3] – سالم عبد الحسن رسن: اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، 1999، ص.195.

سعر خام خليج المكسيك + تكالف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.[1]

ثانيا: مرحلة نقطة الأساس المزدوجة

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

ثالثا: مرحلة نقطة الأساس الوحدة المتعادلة

وصار يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي:

سعر بترول خليج العربي + تكاليف النقل والتأمين من خليج العربي إلى ميناء ساو بغرب إنجلترا.[2]

الفرع الثاني : مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري(1950-1980)

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يكن تقسيمها بدورها إلى ثلاث مراحل[3] :

أولا: قاعدة صافي المحقق : وفقل هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على عر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة.

ثانيا: قاعدة سعر الإشارة :خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

ثالثا: قاعدة السعر الرسمي : شهدت هذه المرحلة تصحيح هيكليا في أسعار البترول حيث تمكن منطقة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رجع مستوي السعر المعلن وفقا ما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

الفرع الثالث: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة(1980- حاليا) : في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنقل هذه السيطرة الى يد منظمة الدول المصدر للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار،لكن لم تدم إلا ستة سنوات.

[1]- سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص.195 .

[2]- المرجع نفسه،ص.195.

[3]- محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص.206.

المبحث الثاني: محددات السعر البترولي والعوامل المؤثرة عليها

إن معرف العوامل المحددة لسعر النفط أمر مهم خاصة للدول المنتجة له، حيث أن معرفة هذه العوامل تساعد على إحداث تغييرات عليها زيادة أو نقصان من أجل ضمان استقرار أسعار النفط، تمكنها من الحصول على موارد مالية هامة لتلبية حاجة الاقتصاد والمجتمع فيها،كما أن الدول المستوردة للنفط تبقى اقتصادياتها مرتبطة بالنفط وأسعار معدلات النمو فيها معرفة لعدم الاستقرار لتقلب أسعار النفط وتتنوع هذه العوامل وتتشابك فيما بينها، وسنركز في هذا المبحث على محددات السعر البترولي والعوامل المؤثرة عليه.

المطلب الأول: التطورات التاريخية لأسعار البترول

إن تاريخ تطور سعار البترول لم يخضع لوثيرة ثانية وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر البترول حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

الفرع الأول: تطور أسعار البترول قبل 1970

لقد سيطرت على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث أخذ الكارتل النفطي [1]على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول، وقد تم اعتماد نقطتين للتسعير وهي:[2]

-النفط العالمي نقطة أساس وحيدة لتسعير.

- الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

الفرع الثاني: تطور أسعار النفط في الفترة 1970- 2010

شهدت هذه المرحلة تطورات، أين لجأت المنطقة إلي خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلا عام 1982 سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوي عامل ، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام1984، أقرن منظمة الأوبك تخفيض آخر على الأسعار، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت، فقامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986 تضمنت حصصا فردية ألتزمت بها أقطارها أعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987 [3].

والجدول رقم(05) الموالي يوضح ذلك.

---

[1] – الكارتل النفطي: يقصد به مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات.

[2] – سالم عبد الحسن، مرجع سابق ،ص ص.195-196.

[3] – نور الدين هرمز وآخرون: تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية القانونية، المجلد 29، العدد 1 دمشق، 2007،ص ص.89،90 .

الجدول رقم(05): تطور الأسعار الحقيقية والاسمية للبترول خلال الفترة(1970 إلى 2010)

الوحدة:[مليار دولار]

السنوات	الأسعار الاسمية للبترول		الأسعار الحقيقية للبترول	
	العربي الحقيق	بحر الشمال	العربي الحقيق	بحر الشمال
1970	1.30	2.23	1.30	2.32
1975	10.72	11.50	7.18	7.70
1980	28.67	37.89	12.40	16.39
1981	24.23	36.68	13.44	14.40
1982	31.74	33.42	11.58	12.19
1983	28.77	29.83	9.98	10.34
1984	28.06	28.80	9.29	9.54
1985	27.54	27.33	8.76	8.69
1986	13.73	14.50	4.26	4.50
1987	17.23	18.34	5.20	5.53
1988	13.40	14.97	3.91	4.37
1989	16.20	18.22	4.53	5.09
1990	20.82	23.99	5.54	6.38
1991	17.43	19.99	4.44	5.10
1992	17.94	19.33	4.44	4.79
1993	15.68	17	3.78	4.10
1994	15.19	15.80	3.63	3.72
1995	16.73	17.01	3.85	3.91
1996	19.91	20.70	4.12	4.20
1997	18.71	19.06	4.12	4.20
1998	12.20	12.71	2.61	2.72
1999	17.45	17.91	3.68	3.78
2000	26.81	28.44	5.53	5.87
2001	23.06	24.46	4.62	4.90
2002	24.32	25.03	4.79	4.93
2003	27.69	28.81	5.35	5.56
2004	34.53	38.23	6.54	7.24
2005	50.15	54.37	9.31	10.09
2006	61.05	65.14	11.10	1184
2007	69.07	72.39	-	-
2008	94.08	97.26	-	-
2009	61.39	61.67	-	-
2010	78.09	79.50	-	-

المصدر: رويجع السعيد، التطور التاريخي لأسعار البترول وآثاره على الاقتصاد الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير أكاديمي، التخصص: تسير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مربلح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر2012/ 2013، ص.48.

المطلب الثاني: الطلب والعرض النفطي والعوامل المؤثرة عليها

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى الكمية المعروضة من هذه السلعة مع الطلب عليها، وهذا ما يسمي اقتصاديا بحالة التوازن.

الفرع الأول: الطلب البترولي ومحدداته

أولا: مفهوم الطلب البترولي

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمد ى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النا جمة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية [1] ويعتبر الطلب على البترول مشتقا من الطلب على المنتجات البترولية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدراً كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.

ثانيا: محددات الطلب البترولي في السوق النفطية

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها[2]:

1 – النمو الاقتصادي العالمي

تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7% عام 2000 ليرتفع إلى 59% عام 2004.

قد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد عام 2000 ارتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلي 75.7 مليون برميل يومي، أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي، ما يعني ومود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب البترولي.

[1] – هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم: اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، العراق، 1992، ص.320.

[2] - موري سمية، مرجع سابق، ص.160.

2 – الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثار واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات ففي الوقت الحالي [1] شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة الى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والأخر حول انقطاع الإمدادات النفطية للحصول على الأرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكا وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.

3 – **المناخ:** يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدى إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئه البيوت و المصانع وغيرها وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار25 مليون برميل في اليوم ، وفي فصل الصيف يرتفع أيضا الاستهلاك العلمي للنفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزيل، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

4 – النمو السكاني [2]: يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في لطلب البترولي حيث كلما كان عدد السكان كبيراً ومتزايدا فان ذلك يؤدي إلي توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطوري التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليون نسمة واستهلكا 11.7 مليار برميل نفط/ أمل سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط.

وبالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا بقية لعوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا بشكل سكانها

[1] – ضياء مجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2004، ص.29.

2- صباح نعوش: إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الامارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000 ، ص.5، من الموقع، www.monaer.com ، بتاريخ 23 مارس 2016، على الساعة 12:03.

18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من البترول العالم، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم[1].

5 – أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع المنافسة أو البديلة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذير منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة عدم تمكن السلعة البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات قيمة وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستغله، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير و لمتوسط مقارنة بالنفط.

الفرع الثالث: العرض البترولي ومحدداته

أولا: مفهوم العرض البترولي:

يقصد بعرض النفط الكميات المناحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو سعار مختلفة في زمن محدد [2] ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

ثانيا: محددات العرض البترولي في السوق النفطية

توجد العديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر،ومن أهم هذه العوامل نجد:

1 – الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية

تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشف حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

[1] – صباح نعوش: مرجع سابق، ص.13 .

[2] –هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم: المرجع السابق، ص. 311.

2 – السعر

تلعب الأسعار دوراً هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي الى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3 – المستوي التكنولوجي تقني لأدوات الإنتاج

يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

4 – المصادر البديلة للنفط وأسعارها

تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض السعر وجودة المنتجات البديلة تسهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5 – الحروب والأحداث السياسية

كانت وما زالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بداء ا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ،1979 و1980، ومع بداية الألفية أصبح النفط هدف للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

6 – السياسات النفطية للدول المنتجة

تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الأتي[1]:

[1] – عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفطية والغاز الطبيعي دارسة استشرافية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007 /2008 ،ص. 6.

أ –سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973 – 1985)

تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي بتغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

ب – سياسة تغليب السوق (1986 – 1999)

تكمن هذه السياسة بزيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

ج – سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من عام 2000)

تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض من قبل دول (OPEC) حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22– 28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم بتغير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل/ يوميا.

المطلب الثالث: التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية

الفرع الأول: التنظيمات الدولية

من أهم المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول ما يلي:

أولا: منظمة الدول المصدرة للبترول(OPEC)

تلعب الأوبك دورا حاسما في الحفاظ على مستو ى مستقر لأسعار النفط، حيث حددت لنفسها آلية لضبط الأسعار تقوم على تعديل الإنتاج بواقع 500 ألف برميل إذا خربت الأسعار عن نطاق السعر المستهدف الذي حددته (OPEC) والذي يتراوح بين 22 و28 دولار برميل، وهذا ما يجعل للأوبك دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية من خلال تحكمها في كمية المعروض النفطي في هذه الأسواق، فضلا عن دورها المتواصل في ضبط الأسواق أثناء الأزمات والحروب التي قد يترقب عليها حدوث نقص أو انقطاع في الإمدادات النفطية العالمية[1].

[1]– موري سمية: مرجع سابق، ص. 106.

على العموم فان التوقعات المستقبلية ت شير إلى أن الأوبك سوف تلعب الدور الحيادي في تحديد الأسعار،إلا أنها قد تتعرض لعدة ضغوط من طرف الدول الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحاول تفكيك هذا الكارتل الاقتصادي حتى لا يكون قوة فعلية في المستقبل.

تتمثل التحديات لتي تواجهها الأوبك فيما يلي[1]:

1 – التحديات الداخلية: وهي التي يمكن أن تتدخل فيها المنظمة أو دولها من خلال قرارات جماعية أو خاصة بالدول لحماية مصالحها وضمن شروط ومحددات سيادتها وتتمثل فيما يلي:

–التعامل مع أزم ة انقطاع الإمدادات النفطية وذلك من خلال تغطيتها بالطاقات الإنتاجية المتوفرة لدى بعض دول الأوبك، والجدول رقم(06) بوضح ذلك:

الجدول رقم(06): أزمات انقطاع الإمدادات البترولية والطاقة الإنتاجية الفائضة لدى دول الأوبك:

الوحدة: [مليون برميل يومي]

أزمة انقطاع الإمدادات بسبب	حجم الإنتاج المتأثر	الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى الأوبك
الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980	6	1.8
غزو الكويت 1990	5	4.0
إضرابات فنزويلا 2009	2.5	3.5
الحرب على العراق 2003	1.5	2.3
أعصير خليج المكسيك	2.0	1.8

المصدر: ماجد عبد المنيف : منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008 ، ص.81.

– تحقيق التوازن والاستقرار في الأسواق وذلك من خلال تعديل أنتاجها بما يساير مختلف التغيرات وتحليل ومتابعة الأسواق النفطية.

2 – التحديات الخارجية: وتتمثل في مختلف التحديات التي تؤثر على استهلاك البتول وتجارته والتي سنوجزها فيما يلي:

[1]–موري سمية، مرجع سابق، ص ص.106 ، 108.

ا – **النظام البيئي الكوني:** ويتمثل في مجموع الاتفاقات الدولية والإقليمية التي تؤثر على استهلاك البترول وتجارته، ومن أهم هذه الاتفاقيات" **بروتوكول كيوتو**" والذي يسعي إلى تخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في التغير المناخي ، وأهم الغازات هو غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق أنواع الوقود الأحفوري، إذ تشير الدراسات التي أجرتها الأوبك في كل المناسبات الدولية استجابتها للتحديات البيئية ومساندتها للجهود الدولية المتعلقة بتلك القضايا بأقل التكاليف الممكنة .

ب – **التطورات التقنية:** والتي تشكل تحديا في الأم د الطويل فتؤثر في استخراج البترول وتكريره واللذان يتطلبان استثمارات، معرفة وتقنيات عالية.

ثانيا: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973– 1974 لغرض تنظيم وتوحيد جهود الدولة المستهلكة في وجه (OPEC) ففي بداية 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الامركية الأسبق "**نيكسون**" الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن 1974/02/11 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).[1]

لقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة(OPEC) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة.[*]

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصناعة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي[2].

– تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفاية بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛

– صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي؛

– وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛

– تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛

[1] –حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت –لبنان ، الطبعة الثانية ، 2006 ، ص.275.

[*] –دول الوكالة للطاقة: الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ،المملكة المتحدة ،ألمانيا ،إيطاليا ،اليابان ،أستراليا ،نيوزيلندا ،السويد ،الدانمرك ،بلجيكا ، هولندا ،لوكسمبورغ ،ايرلندا ،سويسرا ،إسبانيا ،النمسا ،تركيا ،اليونان ،فرنسا ،فنلندا ،المجر ،البرتغال ،النرويج.

[2] –حسين عبد الله: مرجع سابق، ص.276.

– تكوين مخزون من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما، لمواجهة الطوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

الفرع الثاني:العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلاف في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.

أولا: العوامل الجيوسياسية

أثرت العوامل الجيوساسية تأثيرا بالغا على أسعار النفط ومن أهم هذه العوامل أو الأحداث: حرب أكتوبر 1973، الحرب العراقية الإيرانية.... إلخ وغيرها من الأحداث والتي يوضحها الشكل رقم(03) التالي:

الشكل رقم (03): أثر الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط خلال الفترة 1972– 2008.

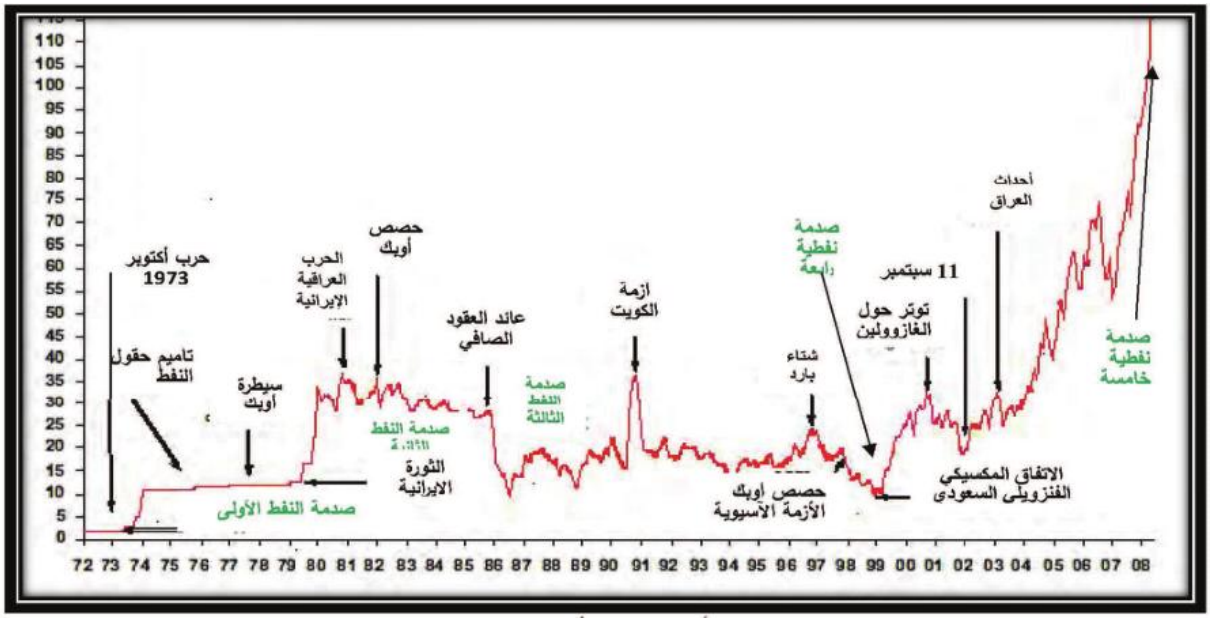

المصدر: جان بيرفافينك: التحديات في صناعة النفط والطاقة: الاحتياطات والأسعار البيئية ،ندوة أكسفورد منظور الطاقة ، مسائل وتحيات جديدة، النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 127 ،خريف 2008 ،ص.166.

ثانيا: الأزمات البترولية

1 – مفهوم الأزمة البترولية

يمكن أن تعرف الأزمة البترولية بأنها اختلاف مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار ويمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعية مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق وهذا ما حدث في الفترة 1970– 1979، أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى[1] أو وجود شح أو فائض في العرض البترولي بشكل حاد وغير طبيعي، يؤثر سلبا على الدول المستهلكة والمصدر للبترول[2].

ولقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينيات إلى غاية 2014، إلى مجموعة من الصدمات النفطية الموزعة حسب السنوات التالية: 1973، 1979، 1986، 1989، 2004، 2008، وآخرها الأزمة الحالية لـ 2014، 2015.

[1] – محمد أحمد الدوري: مرجع سابق، ص.27 .

[2] – إبراهيم عبد العزيز المهنا: الأزمة البترولية والمعلومات ،المجلة الثقافية، الشرق الأوسط، العدد 807، 1يناير 2001، ص1. متوفرة على الموقع، archive.aewset.com بتاريخ 23 مارس 2016، على الساعة،18:39.

المبحث الثالث: الأزمة البترولية على المستويين العالمي والعربي

شكل تكرار الأزمات البترولية في العالم ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، ذلك أن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة، هددت الاستقرار الاقتصادي للدول المعنية ومن خلال مبحثنا نعرض بعض الأزمات البترولية وأسبابها وكذا تأثيرها على الدول النفطية الصناعية.

المطلب الأول: الأزمة البترولية على المستوى العالمي

مرت السوق العالمية للنفط بعدة أزمات وصدمات اختلفت من منظمة لأخرى وتعددت أسبابها وخلفت من ورائها نتائج كان أثرها كبير على الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: الأزمة النفطية الأولى (1973-1974) و أسبابها

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل[1].

يرجع حدوث الأزمة النفطية الأولى لعدة أسباب ومنها:

1-انخفاض قيمة الدولار: _إن العملات الرئيسية خاصة الدولار الأمريكي لها تأثيرات قوية على أسعار المنتجات بصفة عامة والنفط بصفة خاصة، حيث أن لسعر النفط قيمة حقيقية وإسمية يمكن على أساسها معرفة التغيرات الحقيقية، فإذا حدث انخفاض في قيمة الدولار فمن الضروري أن يصاحب ذلك ارتفاع في أسعار النفط الاسمية حتى تحافظ على قيمتها الحقيقية، والعكس صحيح وهذا ما يعني أن لقيمة الدولار قدرة شرائية تخضع على أساسها أسعار النفط خاصة إذا علمن ا أن الدولار هو الأكثر تداولا في مختلف أنحاء العالم.

ففي نهاية عام 1970، عرف الاقتصاد الأمريكي تضخما كبيرا وتراجعا في نسبة النمو الاقتصادي الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن قاعدة الذهب في نهاية 1971، حيث انخفضت قيمة الدولار بنسبة 8% مقارنة بالذهب، غير أن هذا الانخفاض استمر إلى غاية 1973، وما يمكن أن نعرفه أن هذا التخفيض كان متعمدا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة انخفاض صادراتها من السلع والخدمات مقارنة بصادرات الدول الأوروبية واليابان التي اكتسحت الأسواق العالمية، وبهذا يمكن القول بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية كانت مؤثرة على أسعار النفط[2].

2-المنافسة العالمية على الطاقة: إن استهلاك النفط في الدول الصناعية عرف زيادة معتبرة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى خاصة بعد السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، ويعود هذا من جهة إلى

---

[1]- بوعوينة مولود: العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص.18.

[2]- المرجع نفسه، ص. 19.

سعر النفط الرخيص الذي ساعد بعض الدول بالنهوض بصناعتها، ومن جهة أخرى خصائص النفط المتعددة التي تميزه عن باقي المواد الطاقوية، التي تضمن له الاستخدامات المتعددة في مجالات عدة، فالولايات المتحدة الأمريكية استهلكت لوحدها 750 مليون طن سنويا وطاقتها الإنتاجية لم تتعدى 450 مليون طن سنويا، هذا ما تطلب منها اللجوء إلى عمليات الاستيراد لتعويض الكميات الناقصة التي تحتاجها، حيث قامت باستيراد 36 % من إجمالي الاستهلاك العالمي من النفط.

وبصفة عامة، فإن الدول الصناعية الكبرى كانت تتنافس فيما بينها للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص الذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي، بعدما كانت تعاني اقتصادياتها من الشلل بسبب مخلفات الحرب العالمية الثانية، هذا ما سمح بزيادة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، لكن بإقدام دول أعضاء الأوبك من تقليص التموينات النفطية، وجدت الدول الصناعية الكبرى نفسها أمام وضعية صعبة، حيث أصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية احتياجاتها مقابل السعر الذي تحدده الدول المنتجة[1].

3-**تضاعف قوة الأوبك:** خلال سنوات الستينات لم تستطع دول أعضاء الأوبك فرض نفسها أمام ضغوطات الشركات النفطية الكبرى نظرا لمحدودية عدد الأعضاء، لكن مع بداية السبعينات تعززت الأوبك بأعضاء جدد، حيث أصبح يمثلها 13 دولة منها 7 دول عربية ذات طاقة إنتاجية كبيرة خاصة العربية السعودية التي تصل طاقتها الإنتاجية إلى أكثر من 10 مليون برميل يوميا، هذا ما مكنها من قدرة التأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

الفرع الثاني: الأزمة النفطية الثانية (1979-1980) وأسبابها

تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار النفط، إذ أن أسعار النفط ارتفعت مرة أخرى وبشكل مفاجئ ثلاث مرات خلال هذه السنة إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى). وأرتفع سعر البرميل من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية[2].

إن أسباب الأزمة النفطية الثانية تشابه إلى حد كبير أسباب الأزمة النفطية الأولى التي شهدت تحولات اقتصادية وسياسية كان لها الأثر القوي على أسعار النفط التي تضاعفت بنسبة 50%، ونشير أن الأسباب الاقتصادية انعكست مباشرة على الأسعار والأسباب السياسية أثرت على الكمية المعروضة والمطلوبة على النفط، ونذكر من بين هذه الأسباب مايلي[3]:

1-انخفاض الإنتاج الإيراني: لقد كانت للتقلبات السياسية في إيران التي أدت إلى سقوط نظام " **الشاه**" الإيراني آثار كبيرة في تقلص الكمية المعروضة من النفط، باعتبار هذا البلد يمتلك طاقة إنتاجية لا بأس

[1]- بوعوينة مولود،مرجع سابق، ص.19.

[2] - إبراهيم شحاتة: أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15، العدد 54، سنة 1989، ص .19.

[3] – بوعوينة مولود: مرجع سابق ،ص.21.

بها يمكن أن تؤثر على السوق النفطي ومن ثم على الأسعار، وباعتبار أن الاضطرابات السياسية التي شهدتها إيران من شأنها أن تؤثر على منطقة الشرق الأوسط بأكملها والتي تعتبر المصدر الرئيسي في تموين العالم بالنفط، هذا ما زاد من تخوفات الدول الصناعية، الأمر الذي دفعها إلى التنافس فيما بينها للحصول على الكميات اللازمة في المستقبل حتى تتخطى الكمية الناقصة من النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة العالمية.

2- تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: في 15 جانفي 1975 تم إلغاء اتفاقية بروتن وودز من طرف وزراء المالية لدول أعضاء صندوق النقد الدولي (FMI)، الأمر الذي ساهم في ظهور عملات رئيسية قوية منافسة للدولار الأمريكي مثل: الفرنك الفرنسي، والمارك الألماني، كما نذكر أن سعر الذهب للأوقية أرتفع من 22.92 إلى 170 دولار، والتي تبين أن القدرة الشرائية للدولار قد انخفضت إلى حدودها القصوى، والتي كان لها الأثر المباشر على أسعار النفط، بمعنى أن السعر الحقيقي للنفط قد أنخفض الأمر الذي أجبر أعضاء دول الأوبك رفع أسعار النفط مع نفس الانخفاض لقيمة الدولار، هذا في إطار ما أوصت به الأوبك على أن تتماشى التغيرات في أسعار النفط مع التغيرات التي تطرأ على العملات الأخرى خاصة الدولار الأمريكي.

الفرع الثالث: الأزمة النفطية العكسية 1986 وأسبابها

في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 أنخفض سعر النفط بشدة، إد أنخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع، انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل[1].

يرجع السبب الرئيسي لأزمة 1986 إلى زيادة تدفق الكميات المعروضة من النفط بشكل كبير عن الطلب، غير أن هذه الزيادة نتجت عن عدة عوامل أثرت على توازن الكميات، ونذكر أهم أسباب هذه الأزمة:

- الغش الممارس بين أعضاء منظمة الأوبك؛
- المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك؛
- انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط وتعويضه بمواد بديلة.

الفرع الرابع: الأزمة النفطية عام 1998 وأسبابها

[1] - ضياء مجيد موسوي: مرجع سابق، ص.41.

في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فقد تدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة[1].

لقد حدثت هذه الأزمة البترولية نتيجة لعدة أسباب اقتصادية وسياسية نذكر منها الأهم:

-**الأزمة الاقتصادية الآسيوية وضعف الطلب العالمي على النفط:** بدأت آثار الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي ظهرت في منتصف عام 1997، وظهرت بشكل واضح على الساحة الدولية خلال عام 1998 مع استمرار الانكماش في معظم تلك الدول وعدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها وخاصة إفلاس المؤسسات المالية والمصرفية، فانخفض النمو الاقتصادي لليابان وبعض الدول الآسيوية منها: كوريا الجنوبية، تايلندا، ماليزيا وغيرها.

-**زيادة المخزون النفطي:** لقد أثر زيادة المخزون النفطي على العرض النفطي العالمي فقد إرتفع عام 1998 بشكل كبير مما أثر على الأسعار، إذ بلغت الزيادة في المخزون النفطي خلال الفترة من 1997 إلى أوت 1998 ما يقدر بـ: 10 مليون برميل[2]. فهذا يدل على أهمية المخزون في تأثيره على العرض العالمي ومنه زيادة الفائض النفطي.

الفرع الخامس: الأزمة النفطية 2004 وأسبابها

تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987).

يرجع سبب الارتفاع في الأسعار خلال سنة 2004 إلى عدة أحداث أهمها[3]:

-الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق؛

-إعصار إيفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص؛

-الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004؛

-المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية "**يوكوس**" بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ماساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بـ: 23% أي قرابة 8.3 دولار للبرميل؛

-تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا، أوربا، الهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها.

---

[1]- لويس جيوستي: المحافظة على تماسك منظمة أوبك- مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، ص . 103.

[2] - بوعوينة مولود، مرجع سابق ،ص.26.

[3] - ضياء مجيد الموسوي: مرجع سابق، ص.29.

بالرغم مما ذكرناه يظل السبب الرئيسي لحدوث هذه الطفرة في الطلب هو تلبية حاجيات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى العمليات العسكرية التي تقوم بها هذه الأخيرة خارج حدودها ومعدلات النمو المتزايدة في كل من الدول الآسيوية والصين.

المطلب الثاني: الأزمة البترولية على المستوى العربي

لقد مرت الدول العربية بعدة أزمات بترولية الأولى كانت سنة 1986، والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط والثانية سنة 2008، والتي عرفت فيها أسعار النفط انخفاضا كبيرا، وقبل هذين التاريخين مرت الدول العربية بأول أزمة نفطية يوم 5 سبتمبر 1956، وسنتناول ذلك فيما يلي:

الفرع الأول:أزمة قناة السويس 1956:

وقعت أول أزمة بترولية في المنطقة العربية عندما فوجئ العالم بإغلاق قناة السويس أثناء حرب السويس الأولى عام 1956، حيث كانت أوروبا الغربية قبل إغلاق قناة السويس تعتمد على الاستيراد لمواجهة نحو 90 % من احتياجاتها البترولية، وكانت نحو 75 % من وارداتها البترولية تأتيها من الشرق الأوسط شرقي قناة السويس، وعندما نشبت الأزمة تمثلت المشكلة الرئيسية في عجز إمكانيات النقل إلى أوروبا، حيث أن الناقلة التي كانت تعمل بين الخليج العربي وأوربا مارة بقناة السويس لم تكن تستطيع نقل أكثر من 60% مما تنقله سنويا باستخدام طريق رأس الرجاء الصالح والدوران حول إفريقيا، كذلك أدى ذلك لتوقف الضخ بالأنابيب الموصلة بموانئ البحر المتوسط .

قد كان الأسطول العالمي للناقلات موزعا خلال عام 1956، حيث يخدم ربعه موانئ الساحل الشرقي للولايات المتحدة ونصفه موانئ أوروبا، والباقي لخدمة المتبقي من الحركة العالمية للبترول، كذلك كان هذا الأسطول عند مشوب الأزمة في حالة تشغيل كامل على أساس استخدام قناة السويس، وقد اهتز اقتصاد أوروبا اهتزازا شديدا نتيجة لغلق القناة، مما أدى بمجموعة من الدول الصناعية الغربية إلى تنشيط أجهزتها المحلية والمشتركة لامتصاص أثر الصدمة وتوزيعها قيما بينها، بحيث لا يقع عبؤها الأكبر على الدول ذات الموقف البترولي الأضعف، وقد ساعد على وضع وتنفيذ الخطة الشاملة المنسقة أن شركات البترول العالمية كانت تسيطر على مصادر البترول وعلى أسطول الناقلات وأن هذه بحكم جنسيتها أو ملكيتها كانت تابعة لدولة أو أكثر من الدول الصناعية الغربية.

كذلك تفرع عن الموقف إنشاء العديد من الأجهزة التي تضم الحكومات والشركات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أنشئت لجنة بإشراف الحكومة الأمريكية وتشترك فيها شركات البترول الأمريكية التي تمتلك مصالح بترولية في الخارج، كما أنشئت لجنة مقابلة في أوروبا بإشراف حكومات بريطانيا، فرنسا وهولندا، واشتركت فيها أهم الشركات الأوروبية، وذلك بالإضافة إلى مندوبي الشركات الأمريكية، وقد تحققت الدول العربية المستهلكة للبترول من أن نجاح الخطة المنسقة بين الحكومات والشركات قد فتح

آفاق جديدة لمواجهة المشاكل مستقبلا حتى ولو نشأت خلال فترات السلم،ولذلك قررت عدم حل هياكل اللجان المحلية، بل وكلفتها بوضع التوصيات المناسبة لمواجهة المشاكل إذا تكررت ولتدعيم القوة التفاوضية للدول المستهلكة للبترول.

وكان من أهم القرارات الإستراتيجية التي تبنتها الدول في ذلك الوقت[1]:

-تكوين أرصدة كبيرة للمخزون من البترول داخل أوروبا؛

-توفير أكبر قدر من المرونة لوسائل نقل البترول عبر الطرق البديلة لعمليات تكرير البترول، من ثم اتسعت سعة وحجم الناقلات، كما توطنت صناعة التكرير في الدول المستهلكة وحرمت من ثمارها الدول المصدرة للبترول؛

- تنويع مصادر الإمدادات البترولية، وثم اهتمت الشركات بتنمية حقول شمال وغرب إفريقيا وبحر الشمال والألاسكا؛

-التشاور المتبادل والتخطيط المناسب عن طريق الحكومات والشركات الغربية، وفي عام 1972 عصفت بالعوائد البترولية تيار التضخم العارم، وانهيار قيمة الدولار بعد تعويمه، وهو العملة التي تُتخذ أساسا لتسعير البترول، فأخذت الدول المصدرة للبترول أعضاء أوبك وأغلبها عربية تطالب الشركات الغربية العاملة في أراضيها بتصحيح الوضع عن طريق زيادة الأسعار الاسمية، ومع مطالب دول الأوبك كانت تنحصر في إطار العلاقات التجارية بينها وبين الشركات المتعاملة معها، إلا أن "نيكسون" رئيس الولايات المتحدة آنذاك لم يتردد في تحذير القادة العرب بصورة علنية في المؤتمر الصحفي الذي عقد في البيت الأبيض سبتمبر 1973 بأنهم سيخسرون أسواقهم إذا استمروا في المطالبة بزيادة الأسعار.

الفرع الثاني:الأزمة البترولية لسنة 1973-1974 وأسبابها

لقد تضاعفت الأسعار في هذه الفترة أربع مرات بين شهري أكتوبر وديسمبر لسنة 1973، وذلك راجع لمختلف التغيرات الاقتصادية التي حدثت في تلك الفترة، وأصبحت الدول المنتجة للبترول خاصة الدول العربية هي المزود الرئيسي للبلدان المستهلكة، وهذا ما أدى إلى خلق تبعية طاقوية للدول المستوردة للبترول.

هناك مجموعة من الأسباب التي اختلفت بين الاقتصادية والسياسية التي كانت أكثر أهمية وتمثلت في النقاط الآتية:

الأسباب الاقتصادية فتتمثل في[2]:

[1] - علي لطفي: الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر .ص.54.

[2] - قويدري قويشح بوجمعة: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ص. 91،92.

1 -**التضخم العالمي:** استفحلت ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية وقد تم تصدير هذه الظاهرة إلى البلدان النامية كسلع مصنعة استهلاكية أو إنتاجية وخدمات وتكنولوجيا والمتأثرة بها خاصة البلدان البترولية.

2 -**رغبة الدول المنتجة في الحصول على أكبر كمية من الربح :** بعد أن تحملت الدول المنتجة مسؤولية إنتاج البترول إذ أنها اعتبرت كالشريك النائم، فالشركات البترولية وحدها كانت تعلم القسمة الحقيقية لتكلفة الإنتاج وسعر التوازن.

1 -**انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي:** إن انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي أدت إلى انخفاض السعر الحقيقي للبترول مقارنة بالمستوى العام للأسعار.

2 -**عدم فاعلية إعادة تقسيم مداخيل الدول المنتجة:** فكل الانتفاضات التي عقدت قبل أكتوبر 1973، لم تكن فعالة في إعادة تقييم مداخيل الدول المنتجة من أجل تحقيق عدالة في توزيع الإيرادات بين الشركات البترولية والدول المنتجة.

أما الأسباب السياسية فكانت أكثر أهمية وهذا نظرا للصراعات التي كانت قائمة في تلك الفترة، ومن أهمها:

1 -**الصراع العربي الإسرائيلي في 17 أكتوبر 1975:** قررت دول الأوبك فرض حضر مؤقت على تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية لدعمها لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973 في الوقت الذي كانت فيه المخزونات البترولية منخفضة.

2 -**الاستقلال الاقتصادي:** الذي عقب الاستقلال السياسي للدولة المنتجة، والذي خلق نوعا من الحوار بين البائعين والمشتريين للسلعة البترولية.

3 -**الأزمة السياسية لكل من أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان:** نظرا لاختلاف أماكن الإمدادات لكل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ظهرت منافسة حادة بين هذه الدول فيما يخص علاقتها مع الدول المنتجة للبترول، وخاصة التي تحتوي على أكبر الاحتياطات.

الفرع الثالث: الأزمة البترولية المعاكسة لسنة 1986 وأسبابها

شهدت السوق العالمية للبترول أزمة حادة نتيجة انخفاض أسعار النفط، والتي تأثرت بها مصالح الدول المنتجة لذلك سمية بالأزمة النفطية المعاكسة. وبلغت أوجها في جويلية 1986، حيث انخفضت أسعار النفط العربي الخفيف إلى 8.63 دولار للبرميل، بالإضافة إلى التغيرات التي حدثت في السوق النفطية العالمية منذ أزمة 1973، وكانت أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في سنة 1986 والتي نوردها فيما يلي[1]:

[1]– حمادي نعيمة، مرجع سابق ،ص .78.

1 -**انخفاض الطلب على البترول سنة 1985:** حيث بلغ 60.19 مليون برميل في اليوم، فهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق البترولية بـ: 10 مليون برميل في اليوم سنة 1985 مقارنة بسنة 1980.

2 -**دخول منتجين جدد للبترول:** كالمكسيك، إنجلترا، النرويج، كندا، الإتحاد السوفياتي...إلخ، التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تنتجها دول الأوبك في السوق وقامت بفعل زيادة الإنتاج مما أدى إلى فائض عرض بترولي في السوق البترولية، وبالتالي دفع الأسعار نحو الهبوط.

3 -**إعلان بعض الدول البترولية تخفيض أسعار بترولها:** وذلك بمقدار ثلاث دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار، كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار.

4 -**المنافسة الشديدة:** التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص و سقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة غير المنضمة إلى المنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85 % من الإنتاج العالمي، انخفضت تلك النسبة إلى 60 % رغم دعوة دول الأوبك غلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر، فإن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك، مما جعل الأوبك تتخلى عن سقف الإنتاج.

5 -**توسيع المعاملات في الأسواق الآنية والأسواق الآجلة** : حيث أصبحت الأسواق الآنية تحتل حوالي 70 % من التعاملات العالمية للبترول، وظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين وتضارب قوى العرض والطلب.

6 -**تطور إنتاج البترول من الفحم والغاز الطبيعي:** وذلك بسبب ارتفاع الأسعار الذي عرفته السوق البترولية في السبعينات.

7 -**الاختلاف الحاصل بين دول الأوبك واستخدام كل من الدول العربية** : (السعودية، الإمارات العربية المتحدة والكويت) لسياسة رفع الإنتاج احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال[1].

الفرع الرابع: أزمة حرب الخليج الثانية(1990-1991) وأسبابها

بدأت في سنوات التسعينات من القرن العشرين مع نهاية الحرب الإيرانية العراقية، والهجوم العراقي على الكويت في 2 أوت 1990، هذه الأحداث أثرت على السوق النفطية حيث عرف سعر النفط في تلك الفترة ارتفاعا، لكن تدخل الوكالة الدولية للطاقة من خلال تصريف المخزونات الإستراتيجية لدى الدول الأعضاء فيها، وقيام السعودية والإمارات برفع إنتاجها إلى ما كانت عليه قبل الأزمة وعليه فإن أزمة 1990، تعتبر ثاني أزمة نفطية، وفعلا مع بداية أزمة حرب الخليج الثانية ارتفعت أسعار النفط غلى مستوى لم تعرفه منذ 1985، حيث بلغ سعر النفط البرنت وخام غرب تكساس 32 دولار للبرميل بعدما

[1]- قويدري قويشح بوجمعة، مرجع سابق ، ص ص. 96،95.

كان 165 دولار للبرميل قبل الأزمة، وذلك نتيجة لاختلال العرض الناجم عن خطر نفط العراق والكويت عن السوق العالمية والذي قدر في تلك الفترة بـ : 4.7 مليون برميل، واستمر هذا الوضع حتى انسحاب العراق من الكويت[1].

الفرع الخامس: الأزمة النفطية لسنة 1998 وأسبابها

في بداية العام 1998 بدأت تظهر على اقتصاديات دول العالم الثالث كافة وعلى السوق النفطية على وجه الخصوص. آثار الأزمة المالية التي شهدتها دول جنوب وشرق آسيا والتي أدت إلى حدوث تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على البترول، وقد حاولت دول منظمة الأوبك عقد العديد من الاجتماعات بغرض تخفيض حجم الإنتاج، ولكن الذي حدث بعد ذلك هو أن السوق العالمية للبترول سجلت عدم التزام دول الأوبك بالتخفيضات المقررة وبصفة خاصة غيران وفنزويلا، الأمر الذي لم يعط مصداقية قوية لمنظمة الأوبك في تنفيذ قراراتها، وانعكس ذلك في حدوث مزيد من الانخفاض في أسعار البترول نتيجة استمرار الفائض في البترول العالمي.

إن الانهيار الحاد في سوق البترول العالمي عام 1998 أدى غلى إدراك دول منظمة الأوبك أن سياستها وممارستها كانت احد الأسباب الرئيسية في هذا الانهيار، لذلك فإن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول الأوبك نتيجة انهيار أسعار البترول قد استطاعت أن تعلمها بعض الدروس البسيطة في مضمونها.

وشهد السوق العالمي للبترول عام 2000 ارتفاعا حادا في أسعار البترول العالمية نتيجة الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب وشرق آسيا مرة أخرى، والتزام دول الأوبك بخفض إنتاجها من البترول، الأمر الذي بات يشكل خطرا على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بها[2].

والجدول الموالي رقم (07) يوضح كيف أن التغير في طلب جنوب شرق آسيا أنخفض بنسبة 25 % من سنة 1998 بينما كان التغير في الطلب على النفط سنة 1997، يقدر بـ: 5.3 % حيث أن دول جنوب شرق آسيا يعتمد عليها كسوق نفطية واعدة يزيد طلبها للنفط.

[1]– حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص. 90.

[2]- المرجع نفسه، ص. 90.

جدول رقم (07)حجم التغير في الطلب على النفط (1997–2000)

السنوات	1997	1998	1999	2000
التغير في الطلب اليومي على النفط	% 5.3	% 2.5	% 2.6	% 3.5

المصدر: حمادي نعيمة: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008–2009، ص. 91.

الفرع السادس: الأزمة النفطية لسنة 2008 وأسبابها

خلال عام 2008 واصلت أسعار النفط بالارتفاع إلى أن وصلت في جويلية 2008 إلى ما يقارب 150 مليار للبرميل، مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وارتفاع أسعار النفط لم يدم طويلا حيث تأثرت أسهم الشركات النفطية في البورصات، وانعكس ذلك على أسعار النفط الخام التي خسرت في ثلاث أشهر 70 دولار من سعر البرميل والذي بلغ 80 دولار للبرميل.

وفي بداية أكتوبر 2008 واصل الانخفاض وسجل بعد أقل من شهر في نهاية أكتوبر 2008 قيمة 61 دولار للبرميل وفي ديسمبر بلغ 40.12 دولار، ورغم جهود الأوبك لتخفيض الإنتاج.

في هذه المرحلة يمكن القول أن أسعار النقط تأثرت بالأزمة المالية، ورغم تفاؤل الأوبك بارتفاع الأسعار من جديد بعد إنفاقها مع روسيا على تخفيض الإنتاج بحوالي 2.4 مليون برميل يوميا بدءا من جانفي 2009 في اجتماعها الطارئ في مدينة وهران الجزائرية يوم 17 ديسمبر 2008، رغم أنه في يوم واحد فقط من ذلك الإعلان انخفضت الأسعار إلى 38 دولار للبرميل، ونظرا لتأثر اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بشدة على إثر انخفاض أسعار النفط بهذه الصورة الكبيرة، فقد سعت منظمة الدول المصدرة للبترول إلى تخفيض المعروض منه في مبادرة منها للمحافظة على قيمته من الانهيار، فقررت تخفيض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل بدءا من نوفمبر عام 2008 وذلك وفقا لقرار أجمع عليه المؤتمر الاستثنائي الذي عقدته المنظمة بمقرها بالعاصمة النمساوية فيينا يوم 24 أكتوبر 2008.
وفيما يلي الجدول رقم(08) يوضح الكميات التي ألتزمت بها كل دولة من دول منظمة الأوبك بتخفيض إنتاجها اليومي من النفط ماعدا العراق التي تم استبعادها لأسباب سياسية[1].

[1]- حمادي نعيمة،مرجع سابق، ص.93 .

الجدول رقم (08) حجم التخفيض في الإنتاج اليومي من البترول لدول منظمة الأوبك اعتبارا من شهر نوفمبر 2008 حتى جانفي 2009.

الوحدة: [مليون برميل يوميا]

الدولة	قيمة التخفيض في إنتاج دول منظمةOPEC
فنزويلا	129
الإمارات العربية المتحدة	134
المملكة العربية السعودية	466
قطر	43
نيجيريا	113
ليبيا	89
الكويت	132
إيران	199
الإكوادور	27
أنغولا	99
الجزائر	71

المصدر: زياد سهام: تداعيات الأزمة المالية العالمية مع اقتصاديات الدول العربية النفطية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة، 2013/2012.ص.43.

المطلب الثالث: تأثير الأزمات البترولية على الدول النفطية والصناعية

الفرع الأول: نتائج أزمة 1986

كان من أبرز نتائج انهيار أسعار النفط في أزمة 1986 ما يلي[1]:

أولا:على الدول النفطية المنضمة للأوبك

– بعد أن فشلت الأوبك في سياسة التسعير بسعر البيع الرسمي اتجهت إلى سياسة أسعار السوق منذ 1988 مما أدى إلى ظهور خامات مرجعية جديدة بالإضافة إلى العربي الخفيف في منطقة الخليج العربي مثل: البرنت وخام دبي ومزيج عمان.

– في ظل المنافسة بين الدول المنتجة للنفط المنضمة إلى الأوبك وغير المنضمة لها وفشل الطرفين في الوصول إلى أتفاق، زادت الدول النفطية المنضمة للأوبك إمداداتها النفطية مما جعل حصتها السوقية ترتفع من 32.8 % سنة 1986 إلى 38.8 % سنة 1990، وذلك تطبيقا لسياسة زكي يمني * التي تنص على رفع مداخيل دول الأوبك من خلال زيادة الإنتاج بدلا من انتظار ارتفاع الأسعار.

– انخفاض صادرات الدول النفطية مما أدى إلى انخفاض التدفقات المالية من 219.5 مليار دولار سنة 1980 غلى 68.1 مليار دولار سنة 1988، ومن جهة أخرى فانخفاض الصادرات النفطية لدول الأوبك من شأنه أن يطيل عمر الاحتياطي النفطي لديها، كما يشجع الدول النفطية على العمل في تنويع قاعدتها الإنتاجية بدل الاعتماد الشبه كلي على إنتاج وتصدير النفط.

– انخفاض معدل النمو في الدول النفطية (التي يصنفها صندوق النقد الدولي إلى 18 بلد، 13 منها هي أعضاء الأوبك) في الفترة 1982–1987 بحوالي 5 مرات مما كان عليه في السبعينات(من 5.9 % إلى 1.1 %).

– نقص مداخيل الدول النفطية في تلك الفترة شجعها على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتجنب المشاريع غير الضرورية والتي لا تحتل أهمية في التنمية الاقتصادية، وإمام هذا الوضع وجدت الدول النفطية نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في برامجها التنموية والبحث عن سبل أخرى لتمويلها باللجوء إلى المديونية، في طل تفاقم العجز في ميزانياتها وحدوث أزمات اقتصادية داخلية.

– تفاقم أزمة المديونية العالمية من خلال تزايد ديونها النفطية لتعويض إيراداتها النفطية القليلة نتيجة انخفاض أسعار النفط، وأملا منها في انتعاش أسعار النفط قريبا لتسديد تلك الديون وفوائدها.

---

[1] - حمادي نعيمة: مرجع سابق، ص ص .82،83.

* وزير النفط السعودي قي تلك الفترة.

ثانيا: على الدول الصناعية الكبرى

في ظل انخفاض أسعار النفط ظهرت احتمالات انخفاض الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة في الدول الصناعية الكبرى لأنها كانت مكلفة لها وزاد طلبها على النفط حيث إرتفع استهلاك النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية غلى 5 % في الثلاثي الثاني من 1986، وبالنسبة للشركات النفطية الكبرى فقد تقلصت هوامش ربحها من 18.4 مليار دولار في 1985 إلى 8 مليار دولار في 1986، وعلى هذا الأساس انخفضت عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف والاستثمار في النفط.

– انخفاض قيمة الواردات النفطية في ظل انخفاض أسعار النفط حيث بلغت وفرات دول مجموعة التعاون والتنمية الاقتصادية نتيجة لذلك في عام 1983 حوالي 45 مليار دولار.

– إنخفاض معدل التضخم وأسعار الفائدة وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول وأشارت الدراسات في تلك الفترة أن كل انخفاض في سعر النفط بدولار واحد يؤدي إلى تخفيض التضخم بنسبة 1 % ورفع معدل النمو بنفس النسبة.

– في الولايات المتجدة الأمريكية تراجع اقتصاد ولاية تكساس كثيرا، فكل انخفاض في سعر البرميل بدولار واحد يفقد حوالي 25 ألف موظف إعمالهم وتتراجع إيرادات الولاية بـ : 100 مليون دولار، وتقل جهود الشركات النفطية الكبرى في البحث والتنقيب.

قلت هذه الأزمة في خريف 1986 عندما ارتفعت الأسعار إلى 13 دولار للبرميل بعد تخلي دول الأوبك عن سعر البيع الرسمي والتزامها بسقف إنتاج 16.5 مليون برميل يوميا، واعتماد إستراتيجية جديدة من أجل مراقبة الأسعار بظهور نظام تسعير سلة الأوبك والعمل من أجل بلوغ سعر 18 دولار للبرميل وهو ما تحقق سنة 1987، ولكن سرعان ما انخفض إلى 14.25 دولار للبرميل في 1988 بسبب تداعيات الحرب العراقية الإيرانية، قبل أن يعاود الصعود إلى 17.30 دولار للبرميل في 1989.

الفرع الثاني: نتائج أزمة حرب الخليج الثانية

كل نتائج هذه الأزمة في تعزيز الهيمنة الأمريكية على السوق النفطية، حيث تراجعت الأسعار مند اليوم الأول للتدخل العسكري الأمريكي إلى السعر الذي يتوافق مع المصالح الأمريكية وهو 20 دولار للبرميل، وتتمثل هذه النتائج فيما يلي[1]:

– ضعف منظمة الأوبك في مواجهة هذه الأزمات بعد أن عملت على تجميد حصص الإنتاج للدول الأعضاء للتكيف مع نقص العرض العالمي للنفط في تلك الفترة.

[1]- حمادي نعيمة: مرجع سابق، ص. 87.

– بعد نهاية هذه الأزمة في سنة 1991 استمرت أسعار النفط غي الانخفاض، حيث أنتقل سعر سلة الأوبك من 18.44 دولار للبرميل في سنة 1992 إلى 16.33 دولار للبرميل في 1993 و 15.33 دولار للبرميل في 1994.

– عودة الشركات النفطية العالمية للإنتاج في الدول المنتجة للنفط في شكل نظام المشاركة.

– إنشاء نظام نفطي عالمي قائم على الهيمنة الأمريكية على السوق النفطية العالمية، سواء في مجال تحديد الأسعار أو في مجال ضمان التنمويي ن المستمر بالنفط للولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الصناعية الكبرى في ظل التفاهم الأمريكي–السعودي على السيطرة على السوق، باعتبار الأولى أكبر مستهلك للنفط والثانية أكبر منتج له فهما يؤثران مباشرة على العرض والطلب على أسعار النفط.

– الدور الذي لعبته وكالة الطاقة الدولية في تسيير مخزونات النفط للحد من ارتفاع الأسعار.

–حضر النفط العراقي بفعل الحصار الذي ضرب عليه إضافة إلى النفط الكويتي.

ثانيا: آثار حرب الخليج الثانية 1990

1–على الدول العربية النفطية: قدرت خسائر الدول العربية في حرب الخليج الثانية بحوالي 676 مليار دولار بين عامي 1990 و 1991، وانخفض معدل النمو الحقيقي لهذه الدول بـ: 1.3 % في 1990 و بـ: 7 % في 1991، وكانت أكثر الدول العربية تضررا هي: الأردن، مصر، تونس والمغرب والتي توقفت تحويلات عمالها المهاجرين إلى الخليج العربي.

2– على الدول العربية النفطية المنضمة للأوبك: أدى ارتفاع أسعار النفط خلال العام الأول من أزمة حرب الخليج الثانية 1990 إلى ارتفاع صادرات الدول المنتج ة للنفط نحو الدول الصناعية التي زادت طلبها على النفط خوفا من انقطاع الإمدادات النفطية، مما أدى مؤقتا إلى زيادة مداخيل الدول المنتجة للنفط في تلك الفترة.

3– على الدول الصناعية الكبرى: في ظل ارتفاع أسعار النفط استعملت الدول الصناعية الكبرى خاصة تلك المنضم ة إلى وكالة الطاقة الدولية مخزوناتها الإستراتيجية لزيادة العرض النفطي والتأثير على الأسعار، بعد أن ارتفعت وارداتها النفطية.

4–على الدول النفطية غير المنضمة للأوبك: في ظل أزمة حرب الخليج الثانية 1990 ومع الارتفاع المؤقت لأسعار النفط زادت الدول المنتجة للنفط إنتاجها فظهر منتجون جدد مثل الصين التي بقيت من أكبر المنجين حتى 1992 عندما بدأ معدل نموها في الارتفاع وتحولت إلى دولة مستوردة للنفط، بالإضافة إلى إنتاج روسيا وسلطنة عمان التي تعتبر أهم دولة عربية منتجة للنفط غير منضمة للأوبك.

الفرع الثالث: أثر أزمة 1998

1 -أدى انهيار أسعار النفط في سنة 1998 إلى قيام دول الأوبك بالتنسيق مع بعض الدول المنتجة الرئيسية خارج المنظمة بإجراء تخفيض في الإنتاج:

التخفيض الأول: اعتبارا من 1 أفريل 1998 بـ: 1.635 مليون برميل يوميا، منها 1.245 مليون برميل من دول الأوبك باستثناء العراق و 0.390 مليون برميل يوميا من الدول المنتجة الرئيسية خارج الأوبك.
التخفيض الثاني:اعتبارا من 1 جويلية 1998 بـ: 1.535 مليون برميل يوميا منها 1.355 مليون برميل يوميا من دول الأوبك و 0.180 مليون برميل يوميا من بعض الدول المنتجة خارج الأوبك.

وبذلك أصبح مجموع التخفيض خلال 1998 ما قيمته 3.170 مليون برميل يوميا منها 2.600 مليون برميل يوميا من دول الأوبك، وكان التخفيض في الإنتاج هو المخرج الوحيد للتخلص من الفائض النفطي وإعادة التوازن إلى السوق خاصة بعد بلوغ الكميات الفائضة عن الحاجة المكدسة حتى نهاية سنة 1998 حوالي 600 مليون برميل.

2- كان لانخفاض الأسعار أثر مباشر على الصناعة النفطية بشتى مراحلها، وتعتبر النشاطات الخاصة بالحفر والتنقيب أشدها تأثرا فقد اتجهت أعداد الحافرات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية نحو الانخفاض مند سنة 1998 ثم تبعتها في بقية أنحاء العالم.

3-انخفاض عوائد الدول المنتجة للنفط جراء انخفاض الأسعار وقرار تخفيض الإنتاج، فالدول العربية الأعضاء في الأوبك مثلا انخفضت عوائدها النفطية من 108.9 مليار دولار عام 1997 إلى 76.1 مليار دولار في 1998.

4- تراجع أرباح الشركات النفطية الكبرى فشركة تكساس الأمريكية انخفضت أرباحها سنة 1999 بـ: 60 % عما كانت عليه في 1998.

5- فشل التخفيضين الأوليين للإنتاج في كبح انخفاض الأسعار مما أدى بالأوبك إلى إجراء تخفيض ثالث في مارس 1999 بمقدار 1.7 مليون برميل يوميا، بعد توافق مواقف ثلاثة من الدول الرئيسية المنتجة هي: السعودية، إيران وفنزويلا لإجراء هذا التخفيض.

مع أواخر عام 1999 بدأت أسعار مختلف الخامات النفطية تعرف بعض الانتعاش سواء في الأسواق الفورية أو المستقبلية حيث سجل سعر البرميل من البرنت في الأسواق الفورية في الربع الرابع من 1999 قيمته 14.20 دولار، واستندت تلك الزيادة على التزام دول الأوبك والدول المنتجة الرئيسية الأخرى بما تعهدت به من خلال خفض إمداداتهم النفطية بما فيها العراق إلى حوالي 293 مليون برميل

يوميا سنة 1996 مقابل 30.7 مليون برميل يوميا سنة 1997 مقابل 753 مليون برميل يوميا سنة 1998، كما استعاد الطلب على النفط انتعاشه منذ سنة 1999 محققا زيادة في النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية الرئيسية المستهلكة للنفط خاصة الصين والهند التي إرتفع معدل نموها الاقتصادي إلى 5.3% سنة 1999 مقابل 3.7 % سنة 1998.

خلاصة الفصل

مما ورد في هذا الفصل نستنتج ما يلي:

– سعر البترول يتحدد في السوق البترولية العالمية، التي أوجدت الدول الصناعية أشكالا مختلفة منها بعد تطور طرق تسويق البترول بفعل تطور الصناعة البترولية وتغير العلاقة بين الدول المنتجة والشركات البترولية الكبرى.

– يتأثر سعر البترول خلال فترة الدراسة وفق النظرية الاقتصادية في تحديده لعوامل العرض والطلب على البترول التي تؤثر عليها عوامل أخرى، وتشابك العلاقات بين هذه العوامل والعرض البترولي والطلب عليه وسعر البترول.

– بما أن سعر البترول ثروة جيدة وسلعة غير عادية، على الدول المنتجة له أن تعمل على تحديد سعر توازني يضمن توفير استثمارات كافة للبحث عن موارد نفطية جديدة تواكب أي زيادة في ال طلب العالمي عليه .

– السوق البترولية حساسة لمختلف الأحداث السياسية والاقتصادية مما يجعل أسعار البترول لا تعرف استقرارا، ويولد ذلك أزمات متتالية تختلف نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي، واقتصاديات الدول العربية. و سنتطرق في الفصل الثالث إلى تأثير الأزمات البترولية على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث:

الأزمات البترولية وآثارها على الاقتصاد الوطني

الفصـــل الثالث:

الأزمات البترولية وأثرها على الاقتصاد الوطني

تمهيد

المبحـــث الأول: أثر تطور أسعار النفط على الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: أثر تغيرات أسعر النفط على الميزان التجاري

المطلب الثاني:أثر تطور أسعار البترول على الناتج الوطني الاجمالي 1986-2014

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة والدولة

المبحـــث الثاني: أهم الأزمات النفطية بعد 1986 وآثارها على الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: أزمتي 1989/1986 واثارها علر الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني: أزمة 2004 وآثارها على الاقتصاد الوطني

المطلب الثالث:أزمة 2008على الاقتصاد الوطني

المبحـــث الثالث: الأزمة البترولية الراهنة واثرها على الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: أسباب الأزمة البترولية لسنة 2014

المطلب الثاني:أثر الأزمة البترولية 2014على الاقتصاد الوطني

الفصل المطلب الثالث: سبل الخروج من الأزمة البترولية 2014

خلاصة الفصل

تمهيـد

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية بداية من سنة 1980 حتى سنة 2014، نتيجة تأثرها سلبا وإيابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا وصعودا وأفضت إلى حالة من عدم الاستقرار، وترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الوطني الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بأسعار البترول، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية انخفاضا كبيرا لأسعار البترول.

المبحث الأول:أثر أسعار النفط على الاقتصاد الوطني

يحتل قطاع المحروقات موقعا متميزا في الاقتصاد الوطني، ومن خلال هذا المبحث سنحاول دراسة آثار تغيرات أسعار البترول على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول : أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري

تتميز التجارة الخارجية الجزائرية بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل 97،5% من الصادرات الجزائرية، والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة ، ومما يمكن استنتاجه أن صادرات الجزائر تعتمدت على التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول [1].

الفرع الأول : أثر تطور أسعار البترول على الصادرات

يكمن أثر تطور أسعار البترول من خلال الجدول رقم (09) الموالي:

[1] -kanz-vedha. Btoj spot.com/2011/08/blog-post-3833.HTML

الجدول رقم (09): تطور الصادرات الوطنية خلال الفترة الممتدة من 1986-2014

الوحدة [مليون-دولار]

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار البترول
1986	7820	7621	199	13.53
1987	8223	8019	204	17.73
1988	8105	7685	420	14.24
1989	8968	8572	396	17.31
1990	11304	10865	49	22.26
1991	12100	1176	375	18.62
1992	1038	10388	449	18.44
1993	10091	9612	479	16.33
1994	8340	8053	287	15.33
1995	10240	9731	509	16.68
1996	13375	12494	881	20.29
1997	13889	13378	551	18.68
1998	10213	9855	358	12.28
1999	15522	2084	438	17.48
2000	22031	21419	612	27.60
2001	19132	18484	648	23.12
2002	18825	18091	74	24.36
2003	24612	23939	673	28.10
2004	32083	31302	781	36.05
2005	46001	45094	907	50.64
2006	54613	53429	1184	61.08
2007	59518	58206	1312	69.08
2008	79290	77350	1940	94.50
2009	44194	43124	1070	61.10
2010	57053	55527	1070	77.45
2011	73452	71390	1526	107.56
2012	71866	69804	26.62	109.45
2013	65917	63752	2165	105.87
2014	62886	30304	2582	86.29

المصدر: رويجع السعيد، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر،2012-2013، ص.24.

من الجدول نلاحظ أن الصادرات الكلية عرفت تغيرات مستمرة وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول ولأن نسبة كبيرة منها تتمثل في المحروقات، فقد تميزت الفترة 1986–1989 بانخفاض حصيلة الصادرات، حيث عرفت أقصى قيمة لها تقدر بـ8968 مليون دولار ،وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول و التي لم تتجاوز 18 دولار للبرميل خلال هذه الفترة، في حين سجلت حصيلة الصادرات ما قيمته 11304 مليون دولار سنة 1990 بسبب بلوغ سعر البترول مستوى 22،26 دولار للبرميل، وقد سجلت انخفاض في سنوات 1992،1993 حيث سجلت على التوالي ما قيمته 10838 و10091 مليون دولار.

ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 1990 والذي عرف فيه سعر البترول ما قيمته 22،26 دولار للبرميل وقد سجلت أضعاف حصيلة للصادرات سنة 1994 بقيمة 8340 مليون دولار حيث سجلت هذه السنة انخفاضا حادا في الأسعار حيث سجل سعر البرميل ب 15،53 دولار أمريكي، لتتحسن بعد ذلك سنة 1995، أما في سنتي 1996 و 1997 فقد سجل ارتفاعا في أسعار البترول، حيث سجلت على التوالي سعر 20.29 و 18.6 دولار للبرميل، لتعود إلى الانخفاض مجددا سنة 1998 مسجلة 10213 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض سعر البرميل الذي وصل إلى أدنى مستوى له 12.28 دولار للبرميل.

أما الفترة 2000–2009 عرفت تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 12 مليون دولار سنة 2000 إلى 1070 مليون دولار سنة 2009، وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت تزايدا طوال الفترة المدروسة، مترافقة مع الزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة فقد انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية من 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى 44194 مليون دولار سنة 2009 .

قد عرفت الفترة 2010–2014 تغيرات مختلفة في حجم الصادرات الإجمالية، حيث سجلت أرقام قياسية سنة 2012 ب 71866 مليون دولار بسبب الارتفاع الكبير لأسعار البترول التي تخطت سقف 105 دولار للبرميل . ثم بدأت بالانخفاض حتى وصلت إلى 96،29 دولار للبرميل سنة 2014 مما أدى انخفاض الصادرات من المحروقات إلى 60304 مليون دولار.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن حجم الصادرات الجزائرية تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 95% مرتبطة ارتباطا شبه كلي بأسعار المحروقات وذلك لأن التغيرات التي تمس قيمتها متعلقة بالتغيرات التي تمس أسعار البترول في الأسواق الدولية.

الفرع الثاني : أثر تطور أسعار البترول على الواردات

الجدول رقم (10): تطور الواردات وأسعار البترول

[الوحدة : مليون دولار]

السنوات	الواردات الإجمالية مليون	أسعار البترول
1986	9213	13.53
1987	7064	17.73
1988	7323	14.24
1989	9208	17.31
1990	9684	22.26
1991	7680	18.62
1992	8406	18.44
1993	8789	16.33
1994	9365	15.53
1995	10761	16.86
1996	9098	20.29
1997	8687	18.68
1998	8403	12.28
1999	9164	17.48
2000	9173	27.60
2001	9940	23.12
2002	12009	24.36
2003	13534	28.10
2004	18308	36.05
2005	20357	50.64
2006	21456	61.08
2007	27439	69.08
2008	39470	94.05
2009	39100	61.10
2010	40489	77.45
2011	46500	107.46
2012	50376	109.45
2013	54852	105.87
2014	58580	96.29

المصدر:- رويجع السعيد، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر،2012-2013، ص25.

- المركز الوطني للمعلومات الاقتصادية والجمركية، CNIS.

من خلال الجدول رقم (10) يتبين لنا أن حصيلة الواردات هي الأخرى تتميز بالتقلبات مثلها مثل الصادرات، وذلك لأن جزءا منها يتوقف على حجم الصادرات وأن هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط التي تتميز هي الأخرى بعدم الاستقرار، وأن الجزء الآخر من الواردات متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة، فلقد سجلت حصيلة الواردات قيم منخفضة سنتي 1987-1988 وذلك بقيمة 7064 و 7323 مليون دولار على التوالي وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول والتي بلغت مستوى 17.73 و14.24 دولار للبرميل على التوالي، ونتيجة سياسة التقشف التي طبقتها الجزائر نتيجة ارتفاع الحصيلة المخصصة من الصادرات لخدمة المديونية، وبالتالي توقف مخططات التنمية، لتعاود الارتفاع سنة 1989 وذلك نتيجة حصول الجزائر على مساعدات من طرف صندوق النقد الدولي في إطار البرنامج الاستعدادي السري الأول.

لقد سجلت حصيلة الواردات سنة 1990 ما قيمته 90.98 مليون دولار وهي حصيلة مرتفعة ، والسبب في ارتفاعها يعود إلى ارتفاع سعر البترول بالإضافة إلى تدابير التحرير التدريجي للتجار الخارجية التي تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، في حين عرفت انخفاضا سنة 1991 رغم بقاء أسعار البترول مرتفعة وذلك نتيجة ترشيد الدولة لوارداتها.

لترتفع سنوات 1992 و1993 مسجلة ما قيمته 8406 و8789 مليون دولار، لكن حصيلتها بقيت منخفضة وهذا راجع إلى عودة سياسة الضغط على الواردات، فيما سجلت حصيلة الواردات سنتي 1994 و1995 ما قيمته 10761 مليون دولار، وهي حصيلة مرتفعة مقارنة مع سنتي 1996 و 1997 رغم انخفاض أسعار البترول، والتي سجلت على التوالي 15.53 و 16.86 دولار للبرميل والسبب في ذلك يعود إلى التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية، وبالأخص الاستيرادية مما ينتج عنه إفراط وفوضى في الاستيراد، ثم عرفت انخفاضا سنتي 1996 و 1997 حيث سجلت ما قيمته 9098 و 8687 مليون دولار. وذلك رغم ارتفاع أسعار البترول، حيث سجلت على التوالي ما قيمته 20.29 و 18.68 دولار للبرميل، وذلك نتيجة هبوط الواردات الغذائية بسبب زيادة الإنتاج الزراعي، ونتيجة تصفية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة والتي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، وعرفت سنة 1998 حصيلة منخفضة من الواردات هي الأخرى نتيجة انخفاض سعر البترول والذي عرف أدنى قيمة له، إلا أنه في سنة 1999 عاودت الارتفاع ووصلت إلى 91.64 مليون دولار.

ومن خلال ما سبق فإن حصيلة الواردات ليست مرتبطة بشكل كلي بأسعار المحروقات خلال هذه الفترة، حيث أن جزءا منها يرتبط بأسعار المحروقات من خلال تأثيره على الصادرات، بينما الجزء الآخر مرتبط بسياسة الدولة في تحرير التجارة الخارجية وسياسة الضغط على الواردات.

أما خلال الفترة 2000-2009 فإن حصيلة الواردات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا، منتقلة من 91.73 مليون دولار سنة 2000 إلى ما يقدر بـ39100 مليون دولار سنة 2009، وهذا حجم التطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر لأسعار البترول والتي انتقلت من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 61.10 دولار للبرميل سنة 2009، وهذا الارتفاع يعود كذلك إلى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو والتي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات.

أما الفترة 2010-2014 فقد عرفت زيادات مستمرة في حجم الواردات الإجمالية حيث انتقلت من 40489 مليون دولار سنة 2010 إلى 58580 مليون دولار سنة 2014 بالرغم من الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط خلال سنتي 2013 و2014 حيث كانت أسعار النفط على التوالي 105.87 دولار للبرميل و96.29 دولار للبرميل.

وبالتالي يتبين لنا أن حصيلة الواردات خلال الفترة 2000-2014 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول حيث تزمن ارتفاع حصيلة الواردات مع ارتفاع أسعار البترول والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة.

الفرع الثالث: أثر تطور أسعار البترول على الميزان التجاري

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري نتيجة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، والجدول رقم(11) يوضح أثر تطور سعر البترول على الميزان التجاري.

الجدول رقم(11): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1986-2014

الوحدة :[مليون دولار]

السنوات	رصيد الميزان التجاري مليون دولار	أسعار البترول(دولار لـ ب)
1986	-1393	13.53
1987	1177	17.73
1988	781	14.24
1989	-240	17.31
1990	1620	22.26
1991	6040	18.62
1992	2432	18.44
1993	1302	16.33
1994	-1025	15.53
1995	-521	16.68
1996	4277	29.20
1997	5202	18.68
1998	810	28.12
1999	3358	17.48
2000	12858	27.60
2001	9192	23.24
2002	6816	24.36
2003	11078	28.10
2004	13755	63.05
2005	25644	50.64
2006	33157	61.06
2007	32079	69.08
2008	39820	94.50
2009	5900	61.10
2010	16580	77.45
2011	26242	107.46
2012	21490	109.45
2013	11065	105.87
2014	4306	96.29

المصدر: -رويجع سعيد، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر،2012-2013، ص26.

-المركز الوطني للمعلومات الاحصائية والجمركة،CNIS.

من خلال تحليلنا للجدول رقم (11) نلاحظ تقلبات في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986- 1999 والذي هو نتيجة للتقلبات في حصيلة الواردات والصادرات خلال هذه الفترة .

حيث سجل الميزان التجاري عجزا حادا سنة 1986 مقداره 1393 مليون دولار، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في الأسعار، ليسجل فائضا خلال السنوات 1987 و 1988 نتيجة تحسن أسعار البترول في حين عرفت سنة 1989 عجزا طفيفا في الميزان التجاري قدر ب ـ 240 مليون دولار رغم ارتفاع أسعار البترول التي سجلت مستوى 17.31 دولار للبرميل، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

حيث سجل رصيد الميزان التجاري فائضا طوال الفترة 1990-1999 ما عدا سنتي 1994 و1995 والتي سجل خلالهما عجز قدره 1025 و 521 مليون دولار، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول والتي سجلت قيمة 16،33 و 15،53 دولار للبرميل على التوالي، و التي أدت إلى انخفاض حصيلة الصادرات ونتيجة الفوضى في الاستيراد نتيجة تدابير تحرير التجارة الخارجية والتي رفعت من حصيلة الواردات، إلا أنه في السنتين التاليتين حقق الميزان التجاري رصيد موجب حيث حقق فائضا قيمته 4277 مليون دولار سنة 1996 و 5202 مليون دولار لسنة 1997، و ذلك نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والتي سجلت ما قيمته 20.29 و 18.68 دولار للبرميل على التوالي. ونتيجة انخفاض حصيلة الواردات والتي تعود إلى سياسة الضغط التي مارستها الدولة على الواردات، في حين أن سنة 1998 عرفت انخفاضا في رصيد الميزان التجاري حيث قدر رصيده ب 810 دولار للبرميل وذلك نتيجة تراجع حصيلة إيرادات الصادرات، والتي تعود بدورها إلى انخفاض أسعار البترول حيث سجل في هذه السنة أدنى مستوى له بقيمة 12.28 دولار للبرميل، ليعاود الارتفاع سنة 1999 بسبب ارتفاع أسعار البترول وارتفاع الصادرات إلى 15522 مليون دولار .

أما سنة 2000-2009 يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري عرف قيم مرتفعة، حيث انتقل من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 39820 مليون دولار سنة 2008، وهذا التطور ارتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2008، لينخفض سنة 2009 إلى 4550 مليون دولار.

أما الفترة 2010-2014 فقد عرفت قيم مختلفة لميزان المدفوعات فقد انتقل من 16580 مليون دولار سنة 2010 إلى 21490 مليون دولار سنة 2012 بسبب الارتفاع الكبير لأسعار البترول، ثم بدأ بالانخفاض حيث وصل إلى 4306 مليون دولار سنة 2014 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط ووصولها إلى 96.29 دولار للبرميل .

فرصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2014 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول حيث تزامن ارتفاع رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار البترول و التي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة. والشكل التالي رقم(04) يوضح تطور التجارة الخارجية.

الشكل رقم (04): تطور التجارة الخارجية من 2005-2015

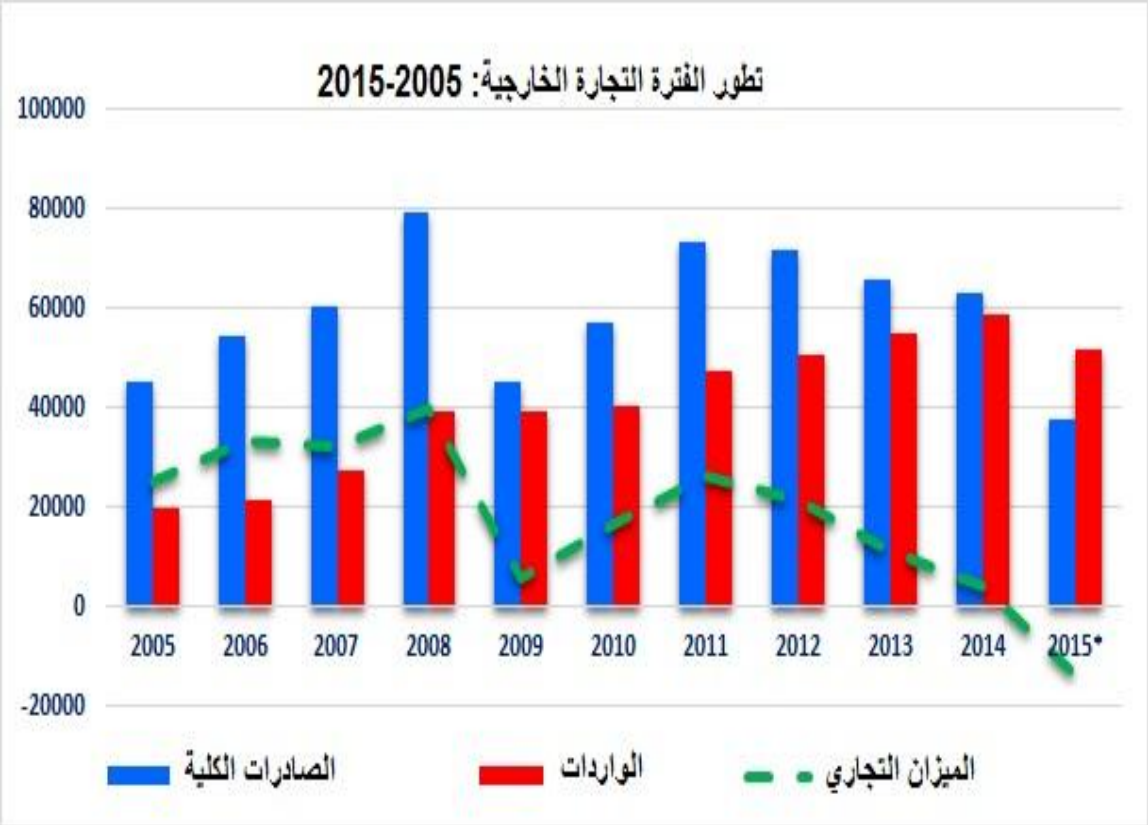

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الاحصائية والجمركية، CNIS.

المطلب الثاني: أثر تطور أسعار البترول على الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة 1986-2014

يتوضح لنا أثر تطور أسعار البترول على الناتج الوطني الاجمالي منخلال الجدول رقم (12) التالي:

الجدول رقم(12): تطور الناتج الوطني الاجمالي خلال الفترة 1986-2014

السنوات	سعر البترول دولار للبرميل	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي مليار دينار جزائري	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي مليار دولار أمريكي
1986	13.53	296.6	63.1
1987	17.73	312,7	64,6
1988	14.24	347.7	58.8
1989	17.31	442.0	55.5
1990	22.26	554,4	61,8
1991	18.62	862.1	46.7
1992	18.44	1074.7	49.1
1993	16.33	1189.7	51.0
1994	15.53	1487.4	42.1
1995	16.86	2005.0	46.9
1996	20.29	2570.0	48.2
1997	18.68	2780.2	48.2
1998	12.28	2830.5	48.6
1999	17.48	3238.2	54,8
2000	27.60	4123.5	54.7
2001	23.12	4227.1	56.7
2002	24.36	4521.8	67.8
2003	28.10	5247.5	85.2
2004	36.05	6139.5	102.8
2005	50.64	7544.0	116.5
2006	61.08	8460.5	135.09
2007	69.08	9374.2	171.09
2008	94.50	11043	138.11
2009	61.10	10034	162.08
2010	77.45	1049	161.95
2011	107.46	14385	197.45
2012	109.45	-	209.047
2013	105.87	-	209.703
2014	96.29	-	23.518

المصدر: رويجع السعيد، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر ،2012-2013، ص27.

- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية CNIS

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ شدة التأثر الذي تمثله أسعار البترول على ن موم الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطور أسعار البترول، والواضح في الجدول أن سبب عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام وثم الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق النفطية، وكلما كانت حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي، فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج المحلي فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج المحلي 30.18 % خلال الفترة 1986–2009، مما يعني أن حوالي 30.18% من الإنتاج الداخلي الإجمالي مصدره الإنفاق الأجنبي على المنتجات المحلية التي تتكون أساسا من المحروقات تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه. وتراوحت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الإجمالي مابين 12.39% و 46.89 % وعرفت هذه النسبة معدلات مرتفعة خلال الفترة 2000–2009 وذلك بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

أما خلال الفترة 2010–2014 فقد شهد الناتج المحلي الداخلي الإجمالي زيادات مستمرة من 161.95 مليار دولار أمريكي سنة 2010 إلى 213.58 سنة 2014 بالرغم من التقلبات التي شهدتها هذه الفترة في أسعار البترول ، فالناتج المحلي الداخلي الإجمالي خلال هذه الفترة لم يكن مرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر الإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد مستمر نظرا لارتفاع أسعار البترول والجدول رقم (13) الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (13): تطور الناتج الوصفية العامة للدولة خلال الفترة 1986-2014

[الوحدة مليار دولار]

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية
1986	89.70	101.82	-12.13
1987	92.98	103.98	-10 .96
1988	93.50	119.70	-26.20
1989	116.40	124.50	-8.10
1990	152.50	136,50	16
1991	248.90	212,10	36,80
1992	311.86	420.13	-108.27
1993	313.95	476.63	-162.68
1994	477.14	566.30	-89.15
1995	611.73	759.62	-147.89
1996	825.16	724.61	100,55
1997	926.67	845.20	81.47
1998	774.51	961.68	-101.23
1999	950.49	961.68	-11.19
2000	1578.16	1178.12	400.04
2001	1505.53	1321.03	184.50
2002	1603.19	1550.65	52.54
2003	1974.40	1690.20	284.20
2004	2229.70	1891.80	337.90
2005	3082.60	2052	1030.60
2006	3582.30	2428.50	1153.80
2007	3688	3231	457
2008	5190	4284	906
2009	3676	4389	-713
2010	4380	4495	-115
2011	5703	5859	-156
2012	6340	7058	-718
2013	5940	6092	-152
2014	5284.8	7656.2	-2371.4

المصدر:- رويجع السعيد، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر،2012-2013، ص. 28.

- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية،CNIS.

إن الحساسية المفرطة لمدا خيل الخزينة جراء تغير أسعار النفط هي جلية وواضحة، فكلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية إلا وصاحبها ارتفاع مواز في حصيلة الإيرادات العامة للدولة، بالتالي حدوث في الميزانية العامة للدولة، وهذا ما حدث في السنوات من 1990 إلى 1992، ومن 1995إلى 1997، والعكس يحدث لما تنخفض الأسعار البترولية، وهذا ما حدث في أزمة 1986 و 1993 و 1998.

ففي الفترة من 1986-1988 عرفت الميزانية عجزا دائما، أين انتقل من 12.1 مليار دج سنة 1986 إلى 26.6 مليار دج سنة 1988 والسبب في ذلك راجع إلى الانخفاض الذي عرفته الإيرادات العامة بفعل أزمة البترول سنة 1986 فتدهور الموارد المالية الجزائرية بسبب انخفاض سعر البرميل الواحد من البترول من 40 دولار سنة 1981 إلى 17 دولار سنة 1986، أدى إلى عجز ميزانية الدولة خلال هذه الفترة.

في الفترة 1989-1992 بدأ الرصيد يتحسن وذلك أن عجز سنة 1989 المقدر ب 1.7 مليار دج تحول إلى فائض سنة 1990، و استمر على هذا النحو إلى غاية سنة 1992 أين بلغ 8.1مليارد ج وهذا راجع إلى أن التغيرات التي مست هذه الفترة كانت إيجابية باتفاق Stand By والتي أبرمته الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية. وكذا زيادة الإيرادات التي خصت مجال النفقات العامة من أجل التحكم في زيادتها، وذلك من خلال رفع الدعم عن الإنجاز في إطار قانون نظام الأسعار.

ليعود رصيد الميزانية إلى الانخفاض و يصل إلى 8.1 مليار دج سنة 1992، ويدخل حالة العجز في السنتين 1993-1994، حيث كان لانخفاض أسعار النفط التي انتقلت من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 20.1دولار للبرميل سنة 1992، ليزيد انخفاضها إلى 17.8 دولار سنة 1993، دور كبير في خفض لإيرادات الميزانية، فبعد أن كانت تشكل 32.3 % من الناتج المحلي الخام سنة 1991 انخفضت إلى 30.3% سنة 1992 لتصل إلى 27.6% سنة 1993، وهو أحد الأسباب التي أدت إلى أحداث عجز الميزانية.

أما في الفترة 1994-1997 فقد عرفت الميزانية العامة للدولة فائضا إذ وصل إلى 11.8 مليار سنة 1995، و 100.1 مليار دج سنة 1996 و 81.5 مليار دج سنة 1997. وجاءت هذه النتيجة بفضل التقيد الصارم للنفقات العامة (خصوصا بالنسبة للأجور، إعانات الدعم للاستثمارات) بالإضافة إلى الزيادات في الإيرادات العامة التي استفادت كثيرا من انخفاض قيمة الدينار الجزائري، وكذلك من ارتفاع الجباية النفطية على إثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

منذ سنة 2000 عرفت النفقات نموا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول.

من خلال ما سبق نلاحظ أن قيمة النفقات العامة عرفت زيادة نسبية 100% ما بين سنة 2000 إلى سنة 2008، كما سجل رصيد الميزانية فائضا مهما خلال هذه الفترة يقدر ب 906 مليار دولار رغم ارتفاع في النفقات العامة إلى 4284 مليار دولار وخلال الفترة 20092014 عرفت الميزانية عجز قدر خلال سنة 2014 ب 2371.4 وأكبر عجز سجل خلال الفترة بسبب زيادة النفقات التي قدرت ب 7656.2 وهذا كله راجع إلى انخفاض أسعار البترول.

من هنا نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي حتى تحديد رقم الإنفاق العام في الجزائر. الأمر الذي يتأثر من حصيلة الجباية البترولية.

يتضح لنا جليا أن أسعار البترول تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام من خلال توفير الموارد اللازمة لتحكم النفقات.

المبحث الثالث: أهم الأزمات النفطية بعد 1986 وآثارها على الاقتصاد الوطني

لقد كان هناك إجماع في أواسط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للازمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط[1]. هذه الاختلالات في الأسعار أدت إلى حدوث أزمات نفطية. نتطرق إلى أهمها في هذا المبحث.

المطلب الأول: أزمتي (1986-1998) وأثرهما على الاقتصاد الوطني

إن الانهيار الكبير في السعر الذي عرفه السوق الدولي للبترول خلال سنتي (86-98) كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري الذي سجل انخفاضا رهيبا في أسعار النفط و شل اقتصادها.

الفرع الأول: أثر أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري

أثرت الأزمة العالمية لتي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من 13 دولار للبرميل انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن انخفاض بمقدار 1دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره 500 مليون .

إن الأزمة البترولية سنة 1986 كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر بحيث أصابتها اختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، حيث وصل حجم التصنيف إلى 22% وانخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50% كما تدهورت المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي .

أصيب الاقتصاد الجزائري بحالة من الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي سنتي 1986-1987 إلى معدل 1% بعدما كان 3,5% في سنة 1985، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4%، مع انخفاض الاستثمار ب 4,2% وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة159.6% وهبوط الواردات بنسبة 16.4% وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122 ألف إلى 74 ألف منصب أي بنسبة 40%.

كما أدى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة من المديونية الخارجية، بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8.27% سنة 1986 إلى 21.7 سنة 1991، مما كان له الأثر

1- الادارة الاقتصادية أوبك، الأزمة المالية العالمية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 35،العدد 128، شتاء 2009،ص.16.

السلبي على مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازني آنذاك، كما انهارت عوائد الصادرات بأكثر من 42.13% ووصلت إلى 7430 مليار دولار سنة 1986[1].

قد برزت أدنى قيمة عجز في الميزان التجاري سنة 1986م، ثم عجز آخر نهاية سنة 1989 بسبب الأوضاع المالية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بتراكم المديونية وحلول مواعيد الاستحقاق إضافة إلى عدم قدرة إجمالي الصادرات على تغطية الواردات الكلية.

أما العملة المحلية فعرفت أيضا تدهورا في قيمتها خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد إداريا أثناء فترة الثمانينات، حيث ارتفع سعر الصرف الدولار من 4.31 سنة 1981 على 7.60دينار سنة 1989.

كما تميزت هذه الفترة بظهور سوق موازية للعملات الأجنبية، فاق سعر صرف الدينار بها نظيره في السوق الرسمية، إضافة إلى انخفاض الاحتياطات من الصرف الأجنبي بنسبة 66% ما بين سنتي 1985و1989 م وهو ما زاد من الضغط على قيمة الدينار الجزائري.

إن التذبذب في سوق النفط في سنة 1986 زاد من المديونية الخارجية الشيء الذي ساهم في إعادة جدولة الديون الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995م، والتي أدت تقليص معدلات الاستثمار، حيث كانت إيرادات الجزائر تقدر ب 12 مليار دولار أما نسبة خدمة الدين فقدرت ب 86% و يعد هذا من بين الأسباب التي خفضت الاستثمار، وهذا ما أدى إلى تذبذب معدلات النمو.

الفرع الثاني: آثار أزمة 1998 على الاقتصاد الوطني

أدى انخفاض أسعار البترول خلال سنة 1998 إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب رأس المال وبالتالي تطبيق مجال الاستدانة الخارجية، مما أدى إلى فقدان الاحتياطي الدولي وبالتالي زيادة الضغط على الدينار مما دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر الفائدة مرتفع مع عدم التدخل عند انخفاض الدينار.

كما أدى هذا التراجع الكبير في أسعار البترول إلى الانخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار لسنة 1997، ومن تم إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر ب 2871 مليون دولار لتصل إلى 13181 مليون دولار مقابل 16057 مليون دولار سنة 1997.

في المقابل بلغت النفقات 15027 مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر ب 1849 مليون دولار، بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.89%.

[1] -علي عباس عبد الجليل، أثرالأزمة البترولية على الاقتصاد الجزائري،ص. 6،عن الموقع www.maspolitiques.com بتاريخ 2016/03/31

لقد شهدت الصادرات انخفاضا بحوالي 34% كما كانت عليه سنة 1997، ويعود هذا الانخفاض خاصة إلى هبوط قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار لعالمية للنفط، أما الواردات فقد واصلت اتجاهها التصاعدي منذ 1995 رغم الجهود لتقليصها ، فارتفعت بنسبة 10.9% خلال سنة 1998.

فانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات أثر على الميزان التجاري بنسبة 82% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997 م .

قد سجلت مكونات ميزان المدفوعات تراجعا سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997، مثلا نقول لفائض الموجود في ميزان الحسابات التجارية لسنة 1997 و البالغ 3450 ميون دولار إلى عجز لسنة 1998 بلغ 1220 مليون دولار وبالنسبة نفس الشيء لميزان لسلع والخدمات وميزان الخدمات والدخل الصافي.

إن الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطات الرسمية حيث انخفضت خلال سنة 1998 بحوالي 15% ومن تراجعت تغطية هذه لأخيرة للواردات لتصل إلى 2.9% مقابل 11.9% سنة 1997.

انعكس هذا الانخفاض على سياسة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبك إثر سياسة خفض الإنتاج لإعادة توازن الأسعار، ومن ثم انخفضت عوائد الصادرات من النفط، حيث أن إنتاج لجزائر من النفط ضمن منظمة الأوبك قد انخفض بنسبة 3.3% سنة 1998 لتصل إلى 818 ألف برميل يوميا وبنسبة 11.4% أي 749.6 ألف برميل يوميا سنة 1999، مقارنة مع سنة 1997، وهذا بسبب منظمة الأوبك بشأن خفض سقف إنتاجها ب 2600ببرميل يوميا، وذلك لامتصاص الفائض الموجود في السوق وإعادة توازن قوى العرض و الطلب .

المطلب الثاني: أزمة 2004 وآثارها على الاقتصاد الوطني

تعد الصدمة البترولية 2004 من الايجابيات للإقتصاد الوطني لكونها ساهمت في زيادة العوائد البترولية للدولة و ذلك لارتفاع أسعار البترول آنذاك و كغيرها من الصدمات كان ورائها عدة عوامل و أحداث ساهمت في تكوينها و قد تكون أبرزها الحرب الأمريكية على العراق و لصراع العرقي في نيجيريا.

الفرع الأول: أسباب حدوث أزمة 2004 ورفع أسعار البترول

1-تأثير الاضطرابات والصراعات في نيجريا بشأن الإنتاج البترولي في هذا البلد والاضطراب الذي شل فنزويلا في 2003 وأسهم هو الآخر في خفض الإنتاج العالمي.

2-الاختناقات في عملية تكرير لبترول في العديد من البلدان المستهلكة له، وناجمة عن إهمال تخصيص استثمارات تلبي حاجة توسيع الأسواق في هذا الصدد.

3- قرار الأوبك بخفض سقف الإنتاج يوميا بالرغم من الاحتياجات الشديدة التي بذلتها الدول الصناعية مما زود من أوجه التوتر غير أن أوبك لم تخفض فعليا ، وهكذا ظل البترول المعروض كافيا لتغطية احتياجات الطلب ولم يكن القرار أثره الذي توقعه أغلب الفقراء[1].

الفرع الثاني: آثار أزمة 2004 على الاقتصاد الوطني

لقد استطاعت الجزائر بفضل مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسين المستوى الاقتصادي الاجتماعي كأرقام إحصائية مجدولة[2].

الجدول رقم (14) يوضح آثار أزمة 2004 على مؤشرات الاقتصاد الجزائري

الوحدة :[دولار].

السنوات	2003	2004	2005
الناتج المحلي	69 .5	81.5	97.6
معدل التضخم	2.6	3.6	1.6
الدخل الفردي	20.60	2519	29.67

Source : Banque d'algerie ,Activite Economique Et Prix ,p.p 27-31,www.bank-of-algeria.dz.

من الجدول نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الخام من 69.5 مليار دولار سنة 2003 إلى81.5 مليار دولار سنة 2004 ، ثم على 9 مليار دولار سنة 2005 بنسبة نمو تقرب من 5.2% في سنة 2005 و هي نفس النسب تقريبا في سنة 2004 .

-ارتفاع مؤشر دخل الفرد من 2060 دولار سنة 2003 إلى 2519 دولار سنة 2004 ثم ارتفع إلى أعلى مستوى له 2967 دولار للفرد سنة 2005.

-التحكم في معدلات التضخم من 2.6%سنة 2003 إلى 3.6% سنة 2004 ثم إلى 1.6% سنة 2005 و هذا يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية .

أما عن التغيرات الطفيفة الملاحظة في معدلات التضخم، فعائدة إلى ارتفاع الأسعار في قطاع السكن إلى حوالي 13.4%.

[1]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق،ص.32.

[2]- علماوي عمر وسعداوي شرف الدين، مرجع سابق، ص.28.

-يبقى قطاع المحروقات هو المهيمن على النشاط التجاري الخارجي، فقد وصلت الصادرات من المحروقات إلى 98.3% من مجموع صادرات للسلع و الخدمات في سنة 2005 .

كما تمثل الجباية البترولية 73.7 % بزيادة قدرها 7.1% عن سنة 2004، حيث كانت 66.6% وبزيادة 5% عن سنة 2003 التي كانت 68.6 %.

هذه النسب في النمو تعود إلى قطاع المحروقات سواء من حيث حجم الصادرات أو من حيث ارتفاع الأسعار[1].

المطلب الثالث: أزمة 2008 و آثارها على الاقتصاد الوطني

تزامن الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 2008 مع الأزمة المالية العالمية التي مست معظم الدول ، بحيث تأثر الاقتصاد الجزائري بذلك ،ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل 46.60% حيث قدر خلال السداسي الأول لسنة 2009 ب 20. مليار دولار مقابل 38.6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008، في المقابل استمرت الواردات في الارتفاع حيث بلغت قيمتها 19.7 مليار دولار مقابل 18.9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2009 أي بمعدل 4.04 % و ترتب على ذلك تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009 بعدما وصل إلى 19.75 مليار دولار لنفس الفترة سنة 2009.

أما معدل النمو فقد قدر سنة 2009 بنسبة 2.2 % حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية العالمية ، و الذي يعتبر مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة أما الواردات الجزائرية فقد ارتفعت على حوالي 38 مليار دولار سنة 2008 بسبب زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية ومن مظاهر ذلك :

ارتفاع المواد الغذائية ب 8.6% ارتفاع أسعار المواد الزراعية ب 4.1% ارتفاع المنتجات الغذائية الصناعية ب 13.5 %.

أما بالنسب للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد سجلت انخفاضا في سنة 2009 بنسبة 60% و ذلك بصفة خاصة في القطاع الهيدروكربوني، كما لعبت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلى جانب تراجع العائدات البترولية دورا مهما في جعل مناخ الأعمال غير جذاب و أهمها وضع سقف أقصى على المشاركة الأجنبية في رؤوس أموال الشركات الأعمال ب 49%.

[1]- علماوي محمد وسعداوي شرف الدين، مرجع سابق، ص.29.

-إن تراجع نسب الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2009 بالرغم من برامج الإصلاح الوطنية الممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو الوطني مراده تقلبات أسعار البترول التي ظلت في ارتفاع مستمر حتى سنة 2007 لتسجل انخفاضا رهيبا في أكتوبر 2008 بسبب الأزمة العالمية[1].

[1]- علي عباس عبد الجليل، مرجع سابق، ص.7.

المبحث الثالث: الأزمة البترولية الراهنة وآثارها على الاقتصاد الوطني

انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف عام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف أكتوبر 2015، وبلغت النسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز 60%[1].

من هنا نتساءل ما الذي يفسر هذا الانخفاض؟ وما هي التداعيات على الاقتصاد الجزائري؟ وكيف استجابت السلطات الجزائرية لهذه الصدمة ؟

المطلب الأول: أسباب الأزمة البترولية لسنة 2014

هناك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط وأهمها[2]:

1-ظهور إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، قد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

-التقيد في السلوك الاستراتيجي للدول المصدرة للنفط أوبك (OPEC) تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار ، فقد فاجأت المنظمة في اجتماعها الأخير الجميع باتخاذها قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي، وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعا ر. وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال الأزمة المالية العالمية (2007-2008) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا .

3- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية ، وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما. حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل يوميا بداية من 2016 ، وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

1- عبد الحميد مرغريت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ص .1،عن موقع ief pedia/arab/wp.content/uploods .com بتاريخ، 2016/03/25، على الساعة، 14:08.

2 -مرجع سابق، ص ص.1،2.

4- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العلمي من البترول فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيارا كبيرا في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي (3/2) ناتجها الإجمالي ن وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة [1].

بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في[2]:

1-الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تراجع الطلب الأمريكي على النفط من خارج إقليمها لصالح الإنتاج الداخلي لكل من الغاز والغاز الصخري (تراجعت واردات أمريكا من النفط من 60% من إجمالي استهلاكها في 2005 إلى 20% في سنة 2013 و تخطط لرقم جديد في سنة 2020 وهو 15 %.

2-تراجع الطلب على الطاقة الموجهة للاستثمار على خلفية الأزمة المالية العالمية (2007-2008) واستمرار الركود في منطقة الإتحاد الأوروبي.

3- اتجاهات السياسة الطاقوية الجديدة في دول الاتحاد الأوروبي (مشروع ديزرتك 2050) لإحلال الطاقة النظيفة محل المحروقات.

4-توقع دخول نشر الغاز من بحر قزوين إلى الاتحاد الأوروبي عبر تركيا حيز الخدمة في 2017 والمشروع المعروف (ساوث سترمي، ناباكوف، نابات).

تعود أسباب تراجع أسعار النفط أسباب هيكلية (أنماط الإنتاج) وليست ظرفية (المضاربات).

المطلب الثاني: آثار الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الوطني

حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة ، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف "بصندوق ضبط الايرادات" * الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق طفرة أسعار النفط، وقد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي و رغم ذلك كانت هناك تأثيرات غير مرغوبة مباشرة وغير مباشرة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:

---

[1]- عبد الحميد مرغريت، مرجع سابق، ص ص.3،2.

[2]- عبلة عيساتي، أخبار اليوم، ص1 ،من الموقع ، WWW.DJAZAIRESS.COM ، بتاريخ2016/03/25، على الساعة 14:47 .

*- يتم تمويل هذا الصندوق من الفرق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة والمحدد ب37 دولار للبرميل.

الفرع الأول: آثار الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الوطني

أولا: الآثار المباشرة : تمثلت هذه الآثار في مجموعة من النقاط هي[1]:

-على الموازنة العامة للدولة (التكميلية 2014 و العادية بدءا من 2015) حيث تراجعت الجباية البترولية بشكل كبير مما قلل من بند الإيرادات فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا ، حيث لم تسجل هذه السن (2015) سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي ، أي بانخفاض قدره 45.47 .

-خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة : فلمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية و الوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي انخفضت موارده بشكل حاد ، حيث تراجع ب1714.6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية جوان 2014 و نهاية جوان 2015 أي انخفاض ب 33.3 % على مدى 12 شهرا .

-عجز في الحسابات الخارجية : حيث سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 عام بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015 ، و هذا بسبب تراجع الصادرات و ارتفاع الواردات و تبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية لصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول لعام 2014.

ثانيا : الآثار الغير مباشرة : تمثلت في العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي (2015-2019) تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا لمدة 5 سنوات و هذا مستحيل في ظل أسعار النفط الحالية.

الفرع الثاني :ما مدى استمرارية الأزمة البترولية الراهنة

أما في حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة، فإنه لا محال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام.

عموما يتوقع الخبراء سيناريو من الانخفاض طويل الأجل حيث تتنبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط لعام 2020 بأن تكون هذه الأسعار في حدود 60 دولار، و في نفس السياق تؤكد دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي [2] أن هذا الانخفاض سيستمر من ستة إلى ثمانية سنوات وهذا بناءا على تتبع

[1] - عبلة عيساتي، مرجع سابق، ص.1.

[2] -Pablo Druck, Nicolas E.magud,and Raodrigo Mariscal ,collateral damage : "Dollar strength and Emerging Market Growth" IMF working paper.july 2015 ,p.15.

تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وسعر النفط . والتي هي علاقة عكسية فغالبا ما تقترن فترات ضعف الدولار الأمريكي بارتفاع أسعار النفط و العكس صحيح ، فالدولار الأمريكي يمر بدورات طويلة المدى من الارتفاع والانخفاض ، فبعد الانخفاض خلال الفترة (2002–2011) و هي فترة انخفاض أسعار النفط، عاود الدولار الارتفاع مجددا منذ العام 2012، وتزايد الاحتمالات بان يظل الدولار قويا لفترة أطول (6–8) سنوات وهذا في ظل قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة الرئيسي في 16 بربع نقطة مئوية [*] وأن يستمر الرفع تدريجيا مستقبلا وبالتالي سحب السياسة النقدية التوسعية الاستثنائية التي بدأها أثناء الأزمة المالية العالمية ، هذا التشديد النقدي الأمريكي ستكون له انعكاسات وخيمة على الاقتصاد العالمي حيث يرجح تراجع أو حتى هروب التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى اقتصاديات الأسواق الصاعدة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم آثار ضعف أسعار السلع الأولية، وزيادة تكاليف التمويل الدولية، وهو ما يعني أن الآفاق الخارجية للاقتصاديات النفطية خلال الفترة (2014–2022) ليست واعدة[1].

المطلب الثالث: سبل الخروج من الأزمة البترولية الراهنة 2014

الفرع الأول: استجابة السلطات الجزائرية لصدمة انهيار أسعار النفط 2014

لمواجهة هذهالظرف الاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي :

- كخط دفاع أول استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة و المتاحة في صندوق ضبط الايرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف ، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري فعلى سبيل المثال تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 2014/12/31 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار في 2015/11/05 أي بمعدل انخفاض بلغ 17.96 %.
- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة تحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8% كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات الغير متكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي و مستشفيات ...) و تقليص الواردات مع

[*] – بموجب هذا القرار تم رفع معدل الفائدة الرئيسي من 0.25 %إلى 0.5%.

[1] – عبد الحميد مرغريت، مرجع سابق، ص.3.

فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارت والاسمنت وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60سنة .

- دفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 شملت أساسا دفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية ب 105% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة للتخفيف من حدة الأزمات البترولية

إن الإيرادات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في المدى القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة صندوق ضبط الإيرادات أسواق تنفذ في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة ... إلخ هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ستحتاج الجزائر في القريب العاجل إلى صياغة إستراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا أو بعبارة أخرى ضمان استدامتها المالية في المدى المتوسط، وعموما تتضمن هذه الإستراتيجية زيادة معدلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل مشاكل الاقتصادية على حد تعبير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "ادوارد براسكوت" الذي يقول :".... الأمر المهم اليوم هو على أي نحو يسير إنتاج الفرد و كيف لنا أن ندفع بالإنتاجية ... هي الحل لكل المشاكل ... التي تساعد في رفع الدخل وهي التي تخلق الفرق بين الدول و مستوى معيشة الأفراد فيها ....."

في هذا السياق لابد من صناع السياسة في الجزائر أن يكرسوا جهودهم لتنويع النشاط الاقتصادي وإعطاء دفعة للاقتصاد الغير نفطي من خلال تشجيع النشاط المنتج في القطاع العام والخاص على حد سواء ولتحقيق هذا الهدف لابد من توافر إرادة حكومية سليمة و نزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة بما يسمح بترسيخ مبادئ الحكومة الرشيدة وجودة المؤسسات ، والتي تعد شروطا أساسية للنمو القابل للاستمرار إضافة إلى العمل على زيادة مهارات العاملين الذين يحتاجهم سوق العمل عن طريق تحسين جودة التعليم، فالتنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية[1].

[1]- عبد الحميد مرغريت، مرجع سابق ، ص.6.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج حيث:

- يمثل البترول الحصة الأكبر من الاقتصاد الجزائري فكل التغيرات التي مست قطاع المحروقات أثرت بشكل متفاوت على مؤشرات الاقتصاد الوطني. كما عرفت أسعار النفط عدة تقلبات خلال فترة الدراسة وذلك لعدة أسباب سياسية، اقتصادية، مناخية...إلخ.

- الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم تأثر بالأزمات البترولية.

- الأزمة البترولية الراهنة كان لها أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى وضع سياسات للتقليل من حدة الأزمة.

الخاتمة

الخاتمة:

يعد البترول أكثر المواد الأولية من حيث التبادل التجاري في السوق العالمية وهو مادة إستراتيجية من الناحيتين الاقتصادية و السياسية، وهام جدا في التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول المتطورة والمتخلفة على حد سواء.

قد تبين لنا أن أسعار البترول قد تعرضت لضغوط وعوامل ساهمت في عدم استقرارها طيلة فترة الدراسة.مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى وضع سياسات اقتصادية اعتمدتها منذ الاستقلال والى يومنا هذا في تقليص درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، وبقاء هذا الأخير خاضعا للتأثيرات الخارجية بما فيها العوامل غير الاقتصادية لأنه من الواضح أن أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي لها انعكاسات مباشرة و سريعة على قطاع المحروقات في الجزائر وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني.

في حين قد سبق للجزائر وأن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية خلال فترة الدراسة ، والتي صاحبها انخفاض كبير في الإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة، فظهرت نتائجها على كل المؤشرات الاقتصادية للجزائر وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني ، بداية من عجز الميزانية للدولة و وصولا إلى تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مستوى التضخم.

أولا :نتائج الدراسة

أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من خلال هذه الدراسة:

– ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات جعله يتأثر بأهم الصدمات التي تحدث على مستواه، بالإضافة إلى تأثره بالوضع السياسي غير المستقر في منطقة الشرق الأوسط؛

– التقلبات السريعة في أسعار البترول من خلال السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل:المضاربة في البورصات العالمية، وظهور مشاكل سياسية، حروب، تغيرات مناخية وكوارث؛

–تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي و الزراعي و الخدمي في تمويل الاقتصاد الوطني؛

–إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا وتوازنا، وهو ما أكدته أزمة 1986 التي أدت إلى تقلب العديد من المؤشرات الاقتصادية المؤشرات الاقتصادية في حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز وهو الأمر ذاته بالنسبة لباقي الأزمات؛

– إن أبرز هذه الحقائق تبين أن السياسات المتبعة من طرف الحكومة تؤكد عدم نجاعتها في تطوير الاقتصاد الجزائري لاعتمادها الكلي على مصدر وحيد دون تنويعه.

ثانيا: توصيات الدراسة

لقد مكننا البحث في هذا الموضوع من معرفة الواقع الاقتصادي الجزائري والعربي الذي يرتبط بقطاع المحروقات بشكل كبير والتوصول إلى بعض الاقتراحات أهمها:

- يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج المحروقات ولن يتحقق ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، ترشيد نفقات الدولة، ترسيخ مبادئ تسيير تكون أكثر شفافية وفعالية ومرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي وحقيقي.
- يمكن القول أن الزيادة في أسعار البترول لبلد مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير و ذلك من خلال محاولة البحث عن بدائل أخرى مثل: بذل مجهودات أكبر في سبيل تنويع ايراداتها خارج قطاع المحروقات، لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد، ولتخلص منها يجب وضع سياسات اقتصادية تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات البترول.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- حسين عبد الله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، مصر، 2003.

2- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

3- سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتاب الوطنية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى 1999.

4- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

5- عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

6- علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر 2008.

7- لويس جيوسي، المحافظة على تماسك منظمة الأوبك- مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانات والقيود، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى.

8- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

9- يسري محمد أبو العلاء، بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأهول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1- السعيد رويجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير واقتصاد بترولي جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013/2012.

2- بوجمعة قويدري قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009/2008.

3- بوشليطة مريم وآخرون، آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2015/2014.

4- بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2009.

5- خويلدات محمد مجاهد، وذان بشير، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس، تخصص تسيير واقتصاد بترولي جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013/2012.

6- زياد سهام، تداعيات الأزمة النفطية المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية النفطية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة 2013/2012.

7- عبد الله جامع، أثر تطورات الأسعار خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012/2011.

8- عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي، دراسة إستشرافية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر، 2008/2007.

9- علماوي عمر وسعداوي شرف الدين، أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013/2012.

10- عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008/2007.

11- مجيدي فتحي وقوسم عبد الرزاق :واقع النظام المصرفي الجزائري والسياسة النقدية في ظل الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، المركز الجامعي زيان عاشور،الجلفة ،الجزائر،2004-2005.

12- مسعود ميهوب، دراسة قياسية لانعكاسات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، رسالة ماجستير، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012/2011.

13- مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير، تخصص النقود المالية، جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر، 2010/2009.

14- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010/2009.

ثالثا:المجلات والوثائق

1- إبراهيم شحاتة، أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 15، العدد 54، سنة 1989.

2- الإدارة الاقتصادية الأوبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة، على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 35، العدد 128، شتاء 2009.

3- جان بيير فافينك، التحديات في صناعة النفط والطاقة، الاحتياطات والأسعار البيئية، ندوة اكسفورد منظور الطاقة، مسائل وتحديات جديدة، النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 127، خريف 2008.

4- خطاب الرئيس السابق هواري بومدين، وزارة الإعلام والثقافة، 1971.

5- شكيب خليل: وزير الطاقة والمناجم الجزائري ،تصريح جريدة الشروق اليومية ،عبد الوهاب بوكروح،السبت 2005/03/2 ،العدد1643.

6- ماجد عبد المنيف: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008.

7- محي الدين علي حشماوي، الأوبك، مجلة الدوحة، العدد 110، فيفري، 1986.

رابعا:الملتقيات

1- فريد مشري وأمال رحمان، الأزمة المالية العالمية والتحديات التي تواجه الصناعات النفطية العربية مداخلة مقدمة مقدمة إلى الملتقى الدولي السابع حول الأزمة، الحكم والنظام الاقتصادي العالمي الحمامات، تونس، من 6 إلى 8 جوان 2011.

2 - نور الدين هرموز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1، دمشق، 2007.

خامسا: المواقع الالكترونية

1-إبراهيم المهنا: الأزمة البترولية و المعلومات، المجلة الثقافية، الشرق الأوسط، العدد 8070، 1يناير 2001، متوفرة على الموقع: archive.awsat.com بتاريخ،2016/03/23، على الساعة،18:39

2- ح بن دحمان، عائدات الجباية البترولية في الجزائر،www.djazaires.com بتاريخ:2016/02/22،على الساعة،11:33.

3-صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000، متوفرة على الموقع التالي: www.moenr.gov.ar بتاريخ،2016/03/23، على الساعة،12:03.

4-عبد الحميد مرغريت:انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، من موقع، ief pedia/arab/wp.content/uploods.com ،بتاريخ:25 /2016/03، على الساعة، 14:08.

5-عبلة عيساتي: أخبار اليوم، من موقع، www.djazaires.com، بتاريخ، 2016/03/25، على الساعة،14:47.

6- علي عباس عبد الجليل:أثر الأزمات البترولية على الإقتصاد الجزائري: ww.maspolitique.com بتاريخ:2016/03/31.

سادسا: التقارير

1- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 1989م.

2- تقرير الأمين العام لمنظمة أوبك 2009،ص.45، عن موقع، www.opec.org .

3- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية،CNIS.

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Abed ellqader hammouche : L'Autre OPEC, OPU, Alger , 1988.

2-Banque d'algerie ,Activite Economique Et Prix ,p.p 27-31,www.bank-of-algeria.dz.

3- kanz-vedha. Btoj spot.com/2011/08/blog-post-3833.HTML.

4PabloDruck,NicolasE.magud,andRaodrigoMariscal ,collateraldamage : "Dollar strength and Emerging Market Growth" IMF working paper.july 2015.